الآفات الأخلاقية والاستدلالية

في كتاب: (رد الحجج)

تأليف

إيهاب بن أحمد فكري

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وخير النبيين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد: فقد كتب الشيخ عليّ الغامدي كتابه: (الحجج الجياد)؛ للدفاع عن بعض أسانيد القراء، التي لم يسبق لأحد أن تكلم فيها، وكان ذلك بمجهوده الشخصي المحض؛ لكنه -كعهدنا به في جميع كتبه- يشكر من أفاده؛ ولو بفائدة يسيرة؛ فاعتبر الشيخ السيد عبد الرحيم أن هذا يعني أن هناك فريق عمل يقوده الشيخ عليّ، وهذا لا عيب فيه؛ لكنه مخالف للواقع، فالكتاب جهد الشيخ عليّ وحده؛ لكننا لا نرى أي حرج في أن يتعاون المسلمون على البر والتقوى؛ لأنهم بذلك يكونون مقيمين لأمر الله بذلك في قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

وكان رد الشيخ عليّ غاية في الأدب مع الشيخ السيد، وكتبت له فيه تأييدًا وتقريظًا في صدر كتابه، نبهت فيه على أخطاء واضحة في كتاب الشيخ السيد؛ من باب النصح.

ثم بعد الردّ الفظّ الغليظ من الشيخ السيد على الشيخ عليّ ومَن أيّده؛ اتضح أن الشيخ السيد لا يناسبه الردّ اللطيف، والأمر لله تعالى.

فقد قام الشيخ السيد بالسخرية من الشيخ عليّ ومن المتعاونين معه؛ كما سماهم.

والبدء بالسخرية من المسلمين وتحقيرهم محرم؛ لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا يَسۡخَرۡ قَوۡمٞ مِّن قَوۡمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُواْ خَيۡرٗا مِّنۡهُمۡ﴾ [الحجرات: ١١]، وقول الرسول ﷺ: «بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ»[1].

وهذا التحريم يلزم من كان البادئ بالسخرية، أما من يرد على السخرية بسخرية مثلها فهو متبع لسنة من سنن الأنبياء؛ لما ورد في قوله تعالى: ﴿إِن تَسۡخَرُواْ مِنَّا فَإِنَّا نَسۡخَرُ مِنكُمۡ كَمَا تَسۡخَرُونَ﴾ [هود: ٣٨]، فلا يَلُمْنا أحد إذا أخذنا بهذه السنة أحيانًا.

وإنما نرد عليه لمنعه من التمادي في الطعن في أسانيد القرّاء.

أما إيذاؤه لنا فنحن نعتقد أنه وارد تحت قوله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا بَعۡضَكُمۡ لِبَعۡضٖ فِتۡنَةً أَتَصۡبِرُونَ﴾ [الفرقان: ٢٠].

فنصبر -يا ربَّنا- ونحتسب؛ بحولك وقوتك.

---

(١) رواه مسلم (٦٧٠٦).

وقد ملأ الشيخ السيد كتابه بأسلوب خطابي، يتميز بالحط من شأن من ردوا عليه، وأنهم يفعلون ذلك لأغراض شخصية غير سوية، واتهامهم في نياتهم، وتبكيتهم وتوبيخهم بما هم فيه من الترف، والتعالي عليهم بما قدمه من جهد في البحث، والاستهزاء ببعضهم.

وقد استعان بهذا الأسلوب على إثبات مذهبه؛ بأمور لا تعتبر أدلة على مخالفيه، بل هي لَدَد في الخصومة، ومع ذلك فإن لها تأثيرًا بالغًا على العوام، وفي نفس الوقت لها تأثير ضار للغاية عند رب العالمين على من قال بها، أو رضي بها.

فأنبه إخواني المسلمين: أن من رضي بما في هذا الأسلوب الخطابي: من رمي المسلمين بالبهتان، والسخرية منهم، وتحقيرهم، فهو مشارك له في الإثم؛ لقولِه ﷺ: «إِذَا عُمِلَتِ الْخَطِيئَةُ فِي الْأَرْضِ، كَانَ مَنْ شَهِدَهَا فَكَرِهَهَا -وَقَالَ مَرَّةً: (فَأَنْكَرَهَا)-؛ كَانَ كَمَنْ غَابَ عَنْهَا، وَمَنْ غَابَ عَنْهَا فَرَضِيَهَا؛ كَانَ كَمَنْ شَهِدَهَا»[(١)]، قال ابن رجب الحنبلي: «فمن شهد الخطيئة فكرهها قلبه؛ كان كمن لم يشهدها إذا عجز عن إنكارها بلسانه ويده، ومن غاب عنها فرضيها؛ كان كمن شهدها وقدر على إنكارها ولم ينكرها؛ لأن الرضا بالخطايا من أقبح

(١) رواه أبو داود، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (٦٨٩).

المحرمات، ويفوت به إنكار الخطيئة بالقلب، وهو فرض على كل مسلم، لا يسقط عن أحد في حال من الأحوال»[١].

(١) جامع العلوم والحكم: ٢/ ٢٤٥.

وقد تعجّب المؤلف من سرعة الرد عليه؛ مع أنه هو نفسه يأخذ سنوات فيما يكتب، وأساء الظن فيمن يردون عليه؛ فرمى المسلمين بالبهتان، فليعلم المؤلف أن هذا الرد السريع سببه أمران:

الأول: حكمة الله تعالى وقَدَره؛ لما ورد في الحديث: «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَحْرَى أَنْ يُعَجِّلَ اللهُ الْعُقُوبَةَ لِصَاحِبِهِ فِي الدُّنْيَا، مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، مِنَ الْبَغْيِ، وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ»[1]، والمؤلف قد بغى على القراء والعلماء؛ فعجل الله تعالى عقوبته؛ بفضحه بظهور وثيقة استبعاده من لجنة المصحف، وظهور بعض إجازاته السابقة.

الثاني: أن المؤلف يأخذ وقتًا طويلًا في الرد بسبب أنه يتعب نفسه في أمور لا تفيد دليلًا، والرد لا يستغرق مني سنوات كما يستغرق منه؛ لأنني -والحمد لله- قد جثوت على ركبتيّ بين يدي العلماء نحوًا من ثلاثين سنة، درست فيها أصول الفقه، والفقه، ومصطلح الحديث، والقواعد الفقهية، والأخلاق، على أعلام العصر مثل: الشيخ نجيب المُطيعي بمصر، والشيخ ابن باز بالمملكة السعودية؛ حيث لازمت دروسه خمسة عشر عامًا، ودخلت بيته، وأخذت من سمته وأخلاقه، كما درست على الشيخ ابن عثيمين، والشيخ ابن غديان، والشيخ ابن جبرين، وغيرهم من الفضلاء.

---

(١) رواه أحمد (٢٠٣٩٨) وابن ماجه (٤٢١١) وأبو داود (٤٩٠٢) والترمذي (٢٥١١) وصححه.

ولولا خشية كتمان العلم بحال المؤلف، وبكلامه لَمَا رددت عليه، ولا على غيره، ممن يظهر من كلامهم ضعف أدوات الاستدلال، وذلك لأمرين:

الأول: أنك تحتاج أن تشرح لهم كيف يستدلون أولًا، وأن يقتنعوا بذلك، وهذا يأخذ منك جهدًا ووقتًا، وهذا الجهد والوقت غيرهم قد يكون أولى به.

الثاني: أن أغلبهم قد لا يفهمون وجه الحجة في كلامك، وللشافعي في ذلك كلام؛ كما في النقل التالي:

يقول سماحة الشيخ: عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ: «إن المحاورة عمومًا من شأن العالم؛ إذ الجاهل ليس أهلًا لذلك؛ بل هو يُفْسِدُ أكثر مما يُصْلِحُ؛ فلا بد أن يكون المحاور لديه الأهلية الكافية في المجال الذي يحاور ويناقش فيه، وبخاصة في المسائل الدقيقة، التي تحتاج إلى نوع من الاجتهاد والتخصص العلمي.

إن الجاهل بالشيء ليس كفؤًا للعالم به، فلا يجوز للجاهل أن يجادل العالم، وإن حق من لا يعلم أن يسأل ويتفهم، لا أن يعترض ويجادل بغير علم، فإن الله قد ذم الجدال بغير علم، فقال تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَـٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَـٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ [سورة الحج: ٨].

وقد قال موسى -عليه السلام- للعبد الصالح: ﴿قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰ هَلۡ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمۡتَ رُشۡدٗا﴾ [سورة الكهف: ٦٦].

وإن عدم التكافؤ العلمي بين المتحاورين كثيرًا ما يكون من أسباب فشل الحوار.

ولقد قال الشافعي رحمه الله: «ما جادلتُ عالمًا إلا غَلَبْتُه، وما جادلَني جاهلٌ إلا غَلَبَني»[1].

(١) مجلة البحوث الإسلامية، العدد: ٩٧، الصفحة: ١٥.

ملخص البحث:

- بيان أن الهدف من الأبحاث العلمية هو طلب رضا الله تعالى، وأن بعض الناس لا ينتبهون لذلك؛ فينحرفون عن هذا الغرض النبيل؛ فيقعون فيما هو محرم في الشرع: من الأخلاق غير الطيبة التي تؤذي المسلمين، مع علمهم بقوله ﷺ: «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده»[(١)].

فليس من الحكمة أن يؤدي الانتصار لأحد رأيين ظنيين - الخلاف فيهما محتمل- إلى وقوع المسلم فيما اتفق المسلمون على أنه محرم.

ومن أجل ذلك: بينت الأوصاف الأخلاقية غير الطيبة التي وقع فيها مؤلف كتاب (رد الحجج) نتيجة الجدال والمراء، الذي قال فيه رسول الله ﷺ: «وَأَنَا زَعِيمٌ بِبَيْتٍ فِي رَبَضِ الْجَنَّةِ لِمَنْ تَرَكَ الْمِرَاءَ وَإِنْ كَانَ مُحِقًّا»[(٢)]؛ فأرشد إلى ترك المراء وإن كان المرء محقا؛ خشية الوقوع فيما هو معصية باتفاق.

- اعتمد الشيخ السيد في النتيجة التي وصل إليها على دليلين فقط، وهما:

الأولُ: الاعتماد أساسًا على السجلات الحكومية، وادعاء أنها

---

(١) رواه البخاري (١٠)، ومسلم (١٧١).

(٢) رواه أبو داود (٤٨٠٠)، وحسنه الألباني في صحيح الجامع (١٤٦٤).

لا يأتيها الباطل من بين يديها ولا من خلفها، ولم يسبقه أحد بذلك، فله أن يفخر بأنه أول من ابتدع ذلك، ثم ادعاء الاستقراء التام في البحث فيها، وهذا كذلك لم يسبقه أحد به.

الدليل الآخر: الاستبعاد المُدَّعى لوقوع أمور من غير أن تكون هذه الأمور مستحيلة لا عقلًا ولا عادة، ولم يسبقه أحد من المحققين بذلك.

ونتج عن هذين الدليلين لديه أهم شيء في بحثه، وهو:

اتهامه للشيخ عبد الله عبد العظيم الدسوقي، شيخ مقرأة جامع إبراهيم الدسوقي في وقته، والمعين من شيخ المقارئ المصرية بأنه كذاب، ولم يسبقه أحد إلى اتهام هذا الشيخ بالكذب، واستتر في تكذيبه للشيخ المذكور بمصطلح التدليس، أي: أنه اتهم الشيخ المذكور بالتدليس وعقد بابًا لبيان تدليس بعض السابقين من الرواة، والظاهر أنه لا يعرف الفرق بين رمي الراوي بالكذب وبين رميه بالتدليس.

وهذان الدليلان، والتكذيب الناتج عنهما هي الأمور الأساسية في كتابه، ولأنه ينبغي أن نهتم بالأدلة المؤثرة في أي بحث، وأن نفندها؛ فسأبين في بحثي ما يلي:

أولًا: أن السجلات يعتد بها في الأمور الثبوتية، على أنها من الأدلة الظنية، وليست من القطعية.

أما الاعتماد عليها في نفي معلومة معينة؛ كوجود شخص، أو وفاته؛ فلا نعتد بها بتاتًا.

وسنبين أن بدعة الشيخ السيد في مسألة قطعية السجلات هي إيهام للناس بما ليس في الواقع؛ لأن كثيرًا من السجلات قد تعرض للفَقْد، والتلف عمدًا وسهوًا، وتعرض كثير مما بقي منها للأخطاء المتنوعة؛ كما سيأتي.

ثانيًا: تبيين أن الاستبعادات التي يذكرها ليست مستحيلة الوقوع لا عقلًا ولا عادة، وليس له أن يلزم أحدًا إلا بما يستحيل عقلًا، أو عادة فقط.

ثالثًا: تبيين المنهج العلمي في توثيق الرواة، والرد على منهج الشيخ السيد في الطعن فيهم.

رابعًا: بيان أن ادعاء الشيخ السيد تمام استقرائه في بحثه خطأ واضح، ترتب عليه تكذيب ثقة.

خطة البحث:

قسمت هذا البحث إلى مقدمة، وثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الآفات الأخلاقية في كتاب: (رد الحجج).

المبحث الثاني: الآفات الاستدلالية في كتاب: (رد الحجج).

المبحث الثالث: وفيه تنبيهان:

التنبيه الأول: قاعدة: لازم المذهب لازم.

التنبيه الثاني: في الإجازات.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

إيهاب أحمد فكري

في ٧/ ٨/ ١٤٣٦

بالمدينة النبوية

المبحث الأول: الآفات الأخلاقية في كتاب (رد الحجج)

يقول رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ صَالِحَ الْأَخْلَاقِ»[١].

وَقِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: إِنَّ فُلَانَةً تَقُومُ اللَّيْلَ وَتَصُومُ النَّهَارَ وَتَفْعَلُ وَتَصَّدَّقُ، وَتُؤْذِي جِيرَانَهَا بِلِسَانِهَا؟ فَقَالَ: رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا خَيْرَ فِيهَا، هِيَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ».

وَفُلَانَةٌ تُصَلِّ الْمَكْتُوبَةَ، وَتَصَّدَّقُ بِأَثْوَارٍ، وَلَا تُؤْذِي أَحَدًا؟

فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هِيَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ»[٢].

إن هذه العلوم التي نتعلمها وسيلة لنيل رضوان الله تعالى، فإن لم يصل بها الإنسان لهذا الغرض فهي وبال عليه، وقد نبهنا الله تعالى بكثرة ذكره لآفات بني إسرائيل إلى أن علمهم لم ينفعهم؛ بل كان وبالًا عليهم؛ إذ إنهم يوصفون في كل ركعة من صلاة المسلم بالمغضوب عليهم.

وقد ثبت تعوذ رسول الله ﷺ من علم لا ينفع:

فَعَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ قَالَ: لَا أَقُولُ لَكُمْ إِلَّا كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

---

(١) رواه أحمد (٨٩٥٢)، وصححه الألباني في الجامع الصغير (٤١١٤).

(٢) رواه البخاري في الأدب المفرد (١١٩)، وصححه الألباني في صحيح الأدب المفرد (٨٨)، والأثوار: جمع ثور، وهو القطعة من الأَقِط.

يَقُولُ، كَانَ يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعَجْزِ، وَالْكَسَلِ، وَالْجُبْنِ وَالْبُخْلِ، وَالْهَرَمِ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ، اللَّهُمَّ آتِ نَفْسِي تَقْوَاهَا، وَزَكِّهَا أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَّاهَا، أَنْتَ وَلِيُّهَا وَمَوْلَاهَا، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عِلْمٍ لَا يَنْفَعُ، وَمِنْ قَلْبٍ لَا يَخْشَعُ، وَمِنْ نَفْسٍ لَا تَشْبَعُ، وَمِنْ دَعْوَةٍ لَا يُسْتَجَابُ لَهَا»[١].

وإن كان هذا حاصل في أصحاب العلوم كلها؛ فإنه أشد في قارئ القرآن؛ فإن لطخة في الثوب الأبيض ليست كلطخة في غيره.

وقارئ القرآن يرقى به أعلى عليين، أو يتردى به أسفل سافلين.

يقول أبو شامة في شرح قول الشاطبي: «وعن غيبة فغِبْ»:

«قيل: الغيبة فاكهة القراء.

وقال بشر بن الحارث: هلك القراء في هاتين الخصلتين: الغيبة والعجب»[٢].

فيا قراء كتاب الله: إن لم تقرؤوا القرآن بإسناد عال فستقرؤونه بإسناد نازل، وهذا لا يضركم شيئًا؛ فالعلو من المكملات والمحسنات:

قال محمد بن الفضل البزاز: سمعت أبي يقول: حججت مع أحمد بن حنبل، ونزلنا في مكان واحد، فلما صليت الصبح، درت المسجد فجئت إلى مجلس سفيان بن عيينة، وكنت أدور مجلسًا مجلسًا طلبًا

---

(١) رواه مسلم (٧٠٨١).

(٢) إبراز المعاني من حرز الأماني: ٥٥.

لأحمد بن حنبل، حتى وجدت أحمد عند شاب أعرابي، وعلى رأسه جمة فزاحمته حتى قعدت عند أحمد بن حنبل، فقلت: يا أبا عبد الله: تركت ابن عيينة عنده الزهري، وعمرو بن دينار، وزياد بن علاقة، والتابعون، ما الله به عليم؟! فقال لي: «اسكت، فإن فاتك حديث بعلو تجده بنزول، ولا يضرك في دينك، ولا في عقلك، وإن فاتك عقل هذا الفتى أخاف أن لا تجده إلى يوم القيامة، ما رأيت أحدًا أفقه في كتاب الله عز وجل من هذا الفتى القرشي!» قلت: من هذا؟ قال: «محمد بن إدريس الشافعي»[1].

هناك ما هو أهم من علو السند كضبط العلم، والتحلي بالعمل به، وبالأخلاق الطيبة، وفي الحديث: «إِنَّ مِنْ أَحَبِّكُمْ إِلَيَّ، وَأَقْرَبِكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ القِيَامَةِ أَحَاسِنَكُمْ أَخْلاَقًا، وَإِنَّ أَبْغَضَكُمْ إِلَيَّ وَأَبْعَدَكُمْ مِنِّي مَجْلِسًا يَوْمَ القِيَامَةِ الثَّرْثَارُونَ وَالمُتَشَدِّقُونَ وَالمُتَفَيْهِقُونَ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، قَدْ عَلِمْنَا الثَّرْثَارُونَ وَالمُتَشَدِّقُونَ فَمَا الْمُتَفَيْهِقُونَ؟ قَالَ: «الْمُتَكَبِّرُونَ»[2].

فإياكم والاتصاف بالأخلاق الرديئة، فإن علو الإسناد لا يفيد

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل: ٧/ ٢٠٣- ٢٠٤.

(٢) رواه أحمد (١٧٧٣٢) والترمذي (٢٠١٨)، وحسنه الألباني في الجامع الصغير (٣٩٦٤)، وقال الترمذي: «والمتشدق: الذي يتطاول على الناس في الكلام، ويَبْذُو عليهم».

معها.

وبعد هذه المقدمة التي أردت بها التنبيه على أمر من أهم المهمات؛ أشرع في ذكر ما أردت:

في كتاب (رد الحجج) آفات أخلاقية، أنصح نفسي وعامة القراء خاصة والمسلمين عامة باجتنابها، وهي:

الآفة الأولى: إساءة الظن بالمسلمين:

وقد حرم الله تعالى سوء الظن بالمسلم، ونهى عنه؛ فقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱجْتَنِبُوا۟ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢].

ووردت أحاديث كثيرة في تحريم سوء الظن بالمؤمن، منها: قوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالظَّنَ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ» الحديث[١].

وقال ابن عباس -رضي الله عنهما- نظر رسول الله ﷺ إلى الكعبة؛ فقال: «مَرْحَبًا بِكِ مِنْ بَيْتٍ، مَا أَعْظَمَكِ، وَأَعْظَمَ حُرْمَتَكِ، وَلَلْمُؤْمِنُ أَعْظَمُ حُرْمَةً عِنْدَ اللهِ مِنْكِ، إِنَّ اللهَ حَرَّمَ مِنْكِ وَاحِدَةً، وَحَرَّمَ مِنَ الْمُؤْمِنِ ثَلَاثًا: دَمَهُ، وَمَالَهُ، وَأَنْ يُظَنَّ بِهِ ظَنُّ السُّوءِ»[٢].

فحسن الظن بالمسلمين واجب، وسوء الظن بهم محرم.

---

(١) رواه مسلم (٦٧٠١).

(٢) رواه البيهقي في شعب الإيمان (٦٧٠٦)، وحسن إسناده الألباني في السلسلة الصحيحة (٣٤٢٠).

وقد أساء الشيخ بي وبغيري الظن في الأمور التالية:

١- اتهامه للشيخ عبد الله عبد العظيم بأنه مدلس؛ قياسًا على أن هناك بعض القراء المدلسين؛ كالأهوازي وغيره، وهذا من أعجب القياس، ولم يسبقه إليه أحد؛ سواء في عموم قياس إثبات تدليس راو على تدليس راو آخر، أو في خصوص الشيخ عبد الله عبد العظيم.

والذي أراه صوابًا أنه يتهم الشيخ عبد الله عبد العظيم بالكذب الصريح، وليس بالتدليس، فهو لا يدري معنى المصطلحات العلمية.

كما أن هذا دليل على عدم اطلاعه على الطريقة السليمة للطعن في الرواة؛ لأن دليله هو بحثه في السجلات فقط، التي قد يكون قد أخطأ في بحثه فيها خطأ جوهريًا كأخطائه الأخرى، ولم يسبقه أحد في الكلام في الشيخ بذلك.

وأؤكد أنه لا يعلم معنى مصطلح (التدليس)، وسوف أشرح له ذلك عند الكلام على آفات الاستدلال عنده، لأن ما يتهم به عبد الله عبد العظيم هو الكذب الصريح؛ لا التدليس.

٢- اتهامه لي بأني قد أكون عملتُ في وحدة صحية في مصر، كان يقع فيها التلاعب في المواليد والوفيات، وسكتُّ عن هذا الإثم[١].

وأقول له: اعلم أنني لم أعمل بعد تخرجي في أي عمل حكومي

(١) رد الحجج: ٣٣.

ببلدي يومًا واحدًا، لا في الوحدات الصحية، ولا غيرها؛ بل نقلت تكليفي على مؤسسة خاصة.

فهلا أحسنت الظن بالمسلمين!

٣- اتهامه لنا بأننا ندافع عن علو إسناد الحدَّادي والمرزوقي من أجل منافع شخصيّة، لا من أجل سلامة الأسانيد القرآنية[١]!

وأقول له: قد ألفت كتاب (أجوبة القراء الفضلاء) قبل خمس عشرة سنة، وحذّرت فيه من مسألة طلب العلو دون تثبت أو إخلاص، وذلك قبل أن يؤلف المؤلف كتابه بسنوات، وضربت مثلًا بنزول إسناد الإمام الشاطبي؛ ومع ذلك حفظ الله تعالى ذلك السند، ويستطيع أن يرجع للكتاب المذكور.

كما حذّر الشيخ عليّ الغامدي من ذلك في كتابه: (اللحن في قراءة القرآن الكريم) وكتابه: (الحجج الجياد)؛ بل شكرك على التحذير من ذلك.

أما إن كان أراد بالمنافع الشخصية المال؛ فلا آخذ أنا ولا الشيخ عليّ الغامدي ولا كثير ممن يتصلون بهذين السندين -لا سيما قراء الشام- مالًا على الإقراء، ولله الحمد.

ليس السبب في ردنا عليك هو المنافع الشخصية التي بهتّنا بها؛

(١) رد الحجج: ١٤، ٢٥.

ولكن سبب الرد عليك هو أنك تفتح بابًا للطعن في أسانيد القراءات بظنون ضعيفة، وتوضيح ذلك أكثر سيتم في ردي على تعييرك لي بالحكم بعدالة الحدادي والدسوقي والمرزوقي والحلواني.

فهلا أحسنت الظن بالمسلمين!

٤- اتهامه لي وللشيخ عليّ الغامدي بأننا نطعن في السجلات الرسمية[١].

وهذا كذب علينا، لم نقله بتاتًا؛ بل ذكرنا أنه دليل ظني، يقابل غيره من الأدلة الظنية من شهادة القراء لشيوخهم.

ووقوع الخطإ من الموظفين والمبلغين وارد لا ينكره عاقل؛ بل تلاعبهم بذلك وارد.

وأقل ما يقال: إن هؤلاء الموظفين والمبلغين الذين ساهموا في تسجيل البيانات أقرب إلى الخطإ وضعفِ الأمانة من الشيوخ الذين تصدروا لتعليم القرآن، واشتهروا بذلك، وسيأتي توضيح ذلك في سبب تعديلي لهؤلاء الشيوخ، كما سيأتي بيان مقدار التلف والفقدان والخطإ الواقع في السجلات.

وأخشى أن أقول: إن الشيخ لا يدري معنى مصطلح ظني وقطعي.

فهل هؤلاء المبلغون والموظفون معصومون؛ فيكون نقلهم قطعيَ

(١) رد الحجج: ٢٩- ٣٤، ٣٦.

الثبوت؟!

مع أننا في مصر نعلم كيف تزور أعمار الفتيات في مكاتب الصحة؛ حتى يبلغن السن القانوني عند الحكومة؛ ليسهل تزويجهن.

فهل هؤلاء الموظفون مقطوع بعدم خطأهم، وعدم تلاعبهم.

كأن الشيخ لا يعيش بمصر!

وسيأتي مزيد بيان لهذا الأمر في آفات استدلاله.

٥- اتهامه لي بأنني قد أكون عالمًا بتراجم هؤلاء القراء، وأعرف أنها تؤدي لضعف أسانيدهم؛ ومع ذلك أكتم هذا الأمر[١].

ولعل الشيخ لا يدري أنني قرأت من طريق المتولي، ولن يؤثر هذا على أسانيدي ألبتة، أما ردي على مسألة العلو، وتقديم العلو على الضبط فقد سبق بيانه.

ووالله ما دفعني للردّ عليك، والاستعجال في ذلك؛ إلا خوفي من كتمان العلم، ومن تكرار إغارتك على أسانيد القراء.

وقد وقع ما خشيته! فها أنت تغير على ذكر ابن الجزري في إجازة الدرة والطيبة؛ فطلبتَ أن تُقْرَآ من غير طريق ابن الجزري[٢]، ويلزم

---

(١) رد الحجج: ٣٥.

(٢) أخبرني بذلك -سماعًا من السيد- الشيخ: محمد رشاد المصري، المقيم بالكويت.

وقد رأيته يسند في بعض إجازاته القراءات السبع من طريق الشاطبية من غير طريق ابن الجزري والشاطبي، وهذا من أوائله!!!

من كلامك هذا الطعن في كل الأسانيد التي بعد ابن الجزري إلى زماننا؛ بل أخشى أن تصل غاراتك إلى أسانيد النشر؛ فإن ثلثها تقريبًا قابل للإغارة منك ومن هم على منهجك، فأنت لا يهمّك تلقّي الأمة بالقبول لها، وستثبت الأيام ما أقول إن شاء الله تعالى، ولن أوضح لك كيف أن ثلث أسانيد النشر تقريبًا قد تتعرض لغاراتك، لعل الله تعالى يؤخر غاراتك، أو لعله تعالى يحبط غاراتك تمامًا بعد أن يعرف المسلمون حالك.

وأخشى أن يكون القادم أعظم؛ لأنك ذكرت أن القرآن لا يحتاج إلى أسانيد معينةٍ معلومة[1]، وهذا يقتضي:

- تضليل الأمة في تأكيدها على مثل ذلك.

- وأن يُنسَب إلى بعض النَّقَلَة من حروف القرآن ما لم ينقله، أو يُنْفى عنه ما نقله.

- وخَلْط القراءات والروايات والطرق.

- والتشكيك في اختلاق القرآن من أعداء الإسلام؛ لأنه ليس له أسانيد معلومة.

وغير ذلك من المفاسد الناتجة عن هذا القول المبتدع.

٦- اتهامه لنا بأننا قبلنا بحثه في الشيخ عبد الله عبد العظيم، ولم

---

(١) رد الحجج: ٢٦.

نقبل بحثه في الحدادي[١].

وهذا عجيب، فالأمر واحد عندنا؛ لأن دليلك فيهما واحد، والسجلات ظنية، وليست قطعية عندنا[٢]، وسيأتي زيادة توضيح لهذا.

٧- اتهامه للشيخ عليّ الغامدي بأن الدافع له إلى كتابة رده (الحجج الجياد) هو طلب التصدر بهذا الرد[٣]!

فلو قلبنا عليه ظنه الآثم وقلنا له: إن الدافع لك فيما تكتب هو طلب الشهرة، فهل سيرضى؟!

«لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه»[٤].

الآفة الثانية: السخرية من المسلمين:

فهو يتهكم على من يرد عليهم؛ سواء الشيخ على الغامدي أو المتعاونون (كما عبر عنهم) معه في الرد عليه، وكذلك تهكمه بمن يطعن فيهم من شيوخ السند.

---

(١) رد الحجج: ٣٦.

(٢) هذا إذا سلمنا أن عبد الله عبد العظيم تلميذ الحدادي هو الذي ذكرته، وإلا فالراجح عندنا أنه شخص آخر.

وبيان ذلك مفصلًا في كتاب: (شخصية المقرئ: عبد الله عبد العظيم ...) للشيخ: مصطفى بن شعبان الوراقي.

(٣) رد الحجج: ٢٣، ٩٨.

(٤) رواه البخاري (١٣) ومسلم (١٧٩).

والسخرية بالمسلمين محرمة؛ لقوله تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ خَيْرًا مِّنْهُمْ﴾ [الحجرات: ١١].

وأكرر عبارتي السابقة: هذا إن فعلها المسلم ابتداء، أما مجازاة السخرية بسخرية انتصافًا؛ فسنة الأنبياء: ﴿إِن تَسْخَرُوا۟ مِنَّا فَإِنَّا نَسْخَرُ مِنكُمْ كَمَا تَسْخَرُونَ﴾ [هود: ٣٨]، وسنستنّ بسنة الأنبياء.

الآفة الثالثة: الغضب المخرج عن العدل:

وكان من دعائه ﷺ: «أَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَكَلِمَةَ الْحَقِّ فِي الْغَضَبِ وَالرِّضَا»(١).

وقد بدر من المؤلف أخلاق غير حسنة، ناتجة عن غضبه الواضح من المخالف.

وليعلم المؤلف أن «من أَلَّف فقد استُهْدف»، فلا تغضب من الرد عليك؛ بل المخلص يفرح بتصويب المسلمين له، وليس لك القول الفصل الذي لا معقب له.

واعلم أن ما نتناقش فيه هو مسائل ظنية، العدل فيها أن تقول: ما أقوله صواب يحتمل الخطأ، وما يقوله غيري خطأ يحتمل الصواب.

وأُذكِّر هنا بخلق العلماء الربانيين في العدل، فعندما أُخبر شيخنا

(١) رواه أحمد (١٨٣٢٥)، وصححه الألباني في التعليقات الحسان: (١٩٦٨).

ابن عثيمين أن أحـد شيوخ مصر كتب ردًّا عليه في فتوى الشيخ ابن عثيمين بكفر تارك الصلاة كسلًا، وأن الشيخ المصري انتصر لعدم كفر تارك الصلاة كسلًا، قال الشيخ ابن عثيمين ما معناه: «هذا اجتهادنا في المسألة».

فلم يشنع على المخالف، أو يتهمه بالتضليل، أو إضاعة الشعائر المفروضة[١].

فإذا خالفناك في قبول رواية أحد الشيوخ، أو في اتصال إسناد أو انقطاعه، فإنما نخالفك في أمور ظنية، لا تحتمل أن يقال فيها: الحجج الباطلة والمضللة.

الآفة الرابعة: التشبع بغير المُعْطَى:

وقد ورد في الحديث: «الْمُتَشَبِّعُ بِمَا لَمْ يُعْطَ كَلَابِسِ ثَوْبَيْ زُورٍ»[٢].

حمل الشيخ السيد حملًا شديدًا على من يتساهلون في الإقراء، وعاب على الذين يقرؤون طلابهم نظرًا من المصحف[٣].

---

(١) وأنصح إخواني الذين يريدون أن ينفوا كل خلاف، ويحملوا الناس على رأي واحد، مع الحكم بخطإ المخالف، والتشنيع عليه، أنصحهم: بأن كل مسألة وقع الخلاف فيها بين السلف، فالخلاف واقع فيها إلى ما شاء الله، لا يصح إنكار الرأي الآخر إذا كان سائغًا؛ لكن لك أن ترجح بين الأدلة بحسب ما معك من أدوات.

(٢) متفق عليه: البخاري (٥٢١٩)، ومسلم (٥٧٠٥).

(٣) رد الحجج: ١٦- ٢٠.

وفي وثيقة لدينا: أن الشيخ إلياس البرماوي ذهب إلى بيشة سنة: ١٤٢٦؛ بدعوة من بعض أهلها لإقراء بعض من لهم عناية بالقرآن الكريم والقراءات؛ فأخبروه أن الشيخ السيد أقرأ جماعة القراءات السبع نظرًا من المصحف؛ دون أن يحفظوا القرآن، أو الشاطبية، وأكد ذلك تلميذه: الأستاذ: سعد العمري: بأنه ختم هو واثنان من أصحابه على السيد القراءات السبع نظرًا من المصحف، وحصلوا على إجازة منه[١].

والعجيب أن السيد لم يبين هذا في إجازته لهم.

كما شنّع الشيخ السيد على الذين يدلسون في أسانيدهم[٢]، وقد بيّن الشيخ حامد البخاري في بحثه أن الشيخ السيد وقع في هذا التدليس؛ بل فيما هو أشد منه.

يا أيها الرجلُ المُعلِّمُ غيرَه هلّا لنفسك كان ذا التعليمُ

إنه لم يخطر ببال الشيخ السيد أن طعنه في العلماء سيعجّل له العقوبة؛ فيفضح الله ستره.

ومن سعى في البحث عن عورات المسلمين؛ كشف الله تعالى عورته؛ كما في الحديث:

---

(١) وهذه الوثيقة في كتاب الشيخ حامد البخاري: (إطلاع أهل القرآن الكريم؛ على حال السيد عبد الرحيم)، وقد شهد على ما فيها أربعة من أهل العلم.

(٢) رد الحجج: ٢٨، ١٠٨.

«يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بِلِسَانِهِ وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ قَلْبَهُ: لَا تَغْتَابُوا الْمُسْلِمِينَ، وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَتَّبِعْ عَوْرَاتِهِمْ؛ يَتَّبِعِ اللهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ يَتَّبِعِ اللهُ عَوْرَتَهُ؛ يَفْضَحْهُ فِي بَيْتِهِ»[(١)].

فلو تعلم كيف وصلت لنا وثيقة استبعادك الرسمية، من غير بحث منا؛ لعجبت من انطباق هذا الحديث فيك.

وإنا لنحسب أن وقوفنا على هذه الوثيقة وغيرها لهو من حفظ الله لكتابه، ولأسانيد القراء، ولأعراض من نقلوا لنا كتابه الكريم.

قال الإمام مالك: «أدْركْت بِهَذِهِ الْبَلدة -يَعْنِي الْمَدِينَة- أَقْوَامًا لم تكن لَهُمْ عُيُوب؛ فعابوا النَّاس؛ فَصَارَت لَهُمْ عُيُوبٌ.

وَأدْركت بهَا أَقْوَامًا كَانَت لَهُمْ عُيُوبٌ؛ فَسَكَتُوا عَن عُيُوبِ النَّاسِ؛ فَنُسِيَتْ عُيُوبُهُمْ».

وقد اغتر بعض الفضلاء بك؛ فأراد الله تعالى بيان أمرك، فاعتبروا يا أولي الأبصار.

فإن كنت حريصًا على معرفة الأجيال القادمة بأحوال أهل الرواية؛ فأخبرهم بأحوالك، واعترف هنا بما ذكر في وثيقة استبعادك، وبتفريطك في إعطاء الإجازات، مع إنكارك على غيرك ما تفعله أنت نفسك؛ لأنه ورد عن عمّار -رضي الله عنه- أنه قال: «ثَلَاثٌ

(١) رواه أحمد (١٩٧٧٦) وأبو داود (٤٨٨٠)، وصححه الألباني في الجامع الصغير (١٣٩٤٤).

مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ: الْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ»[١].

الآفة الخامسة: المَنّ على المخالف:

يمُنّ مؤلف (رد الحجج) على مخالفيه بأنه علّمهم ما لم يكونوا يعلمونه، مع أن هذا الذي يمن به لا علاقة له بالبحث الذي يتناقشون فيه، مثل معرفة الشيخ السيد بعدد زوجات القارئ، والمهن التي تقلدها، وعدد زوجات أبيه، وأن أحفاد الراوي الفلاني يسكنون في الحي الفلاني، وأن فلانًا من بلد كذا وكذا؛ مما يصلح في علم آخر كالتاريخ، ولا تعلق له بصحة الإسناد أو ضعفه، فما الداعي لذكر زوجات والد الشيخ الدسوقي؟ وهل سيؤثر هذا شيئا في قبول روايته؟ هل لو اتضح أن زوجة والد الشيخ الدسوقي تغيرت بأَخَرَة، أو أن حفيده اختلط قبل موته، أو نحو ذلك مما لا يفيد في مناقشة المسألة المطروحة، هل سيؤدي ذلك لرد رواية الدسوقي؟! وهل هذا كله إلا من إيهام العوام بأنه اطلع على مالم يطلع عليه غيره، وحاز السبق؟

الآفة السادسة: تزكية النفس:

فهو يزكي نفسه بأنه لا يريد من عمله إلا خدمة المسلمين، وأنه

---

(١) رواه البخاري (٢٧).

قد قَرُب أجله ودخوله قبره؛ ولذلك فهو مخلص في عمله، وأنه أتعب نفسه في هذا العمل بما لم يقم به غيره، وأنه من أحرص الناس على أسانيد المسلمين.

الآفة السابعة: مقابلة الحسنة بالسيئة:

ورد في وصف رسول الله ﷺ في التوراة، من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما-: «وَلاَ يَدْفَعُ بِالسَّيِّئَةِ السَّيِّئَةَ وَلَكِنْ يَعْفُو وَيَغْفِرُ»[1].

فمن السنة أن تدفع السيئة بالحسنة؛ لكن الشيخ السيد عكس المسألة؛ فدفع الحسنة بالسيئة، فقابل مدح الشيخ عليّ له بالذم.

فانظر إلى وصف الشيخ علي للشيخ السيد بأنه:

١- الشيخ الكريم المفضال.

٢- للشيخ السيد عندي مكانة علية.

٣- من خيار أهل القرآن.

٤- باذل نفسه لتعليم القرآن؛ محتسبًا للأجر عند الله.

٥- شاد صرحًا سامقًا لجمع أسانيد القرآن وتحقيقها.

٦- كتبه السابقة نافعة.

٧- لو لم يكن له إلا كتابه الحلقات المضيئة لكفاه شرفا.

---

(١) رواه البخاري (٢١٢٥).

٨- في كتابه آفة علو الأسانيد فوائد وفرائد، وقد بذل فيه جهدًا جهيدًا.

٩- وأحسب أنه إنما ألفه لله.

١٠- للشيخ مكانة في الإسلام.

١١- إني في حرج كبير حين أرد على هذا الشيخ الجليل، كيف لا؟ وهو من أجلّ الناس عندي.

١٢- الشيخ حبيبنا.

١٣- أحسبه مجتهدًا فيما ذهب إليه.

١٤- وإنا لنشكر الشيخ.

فانظر إلى الإحسان المتعدد منه في وصف الشيخ السيد.

لكن الشيخ السيد يقابل ذلك بالإساءات البالغة:

فالشيخ عليّ الغامديّ عنده هو رئيس مجموعة من المتعاونين، وهَمُّ هذه المجموعة الأساسي هو إضلال المسلمين، والإضرار بنقل القرآن، ولذلك فهو يستحل أن يسيء إلى هذه المجموعة بالبهتان والتهكم والفظاظة والغلظة، الذي يبدأ من عنوان كتابه، فانظر إلى إساءات الشيخ السيد في العبارات الآتية:

١- عنوان الكتاب: (رد الحجج الباطلة والمضللة).

٢- وبعد أن خرج الكتاب ... رأيت أنه قائم على شبه مضللة.

٣- رأيت ما حصل من استخفاف وتضليل في تناول القضايا

المهمة جدًّا.

٤- الحجج الجياد تحرف وتزيف وتضلل.

٥- الحجج الجياد تؤصل باطلًا لمجاهيل الأسانيد.

٦- هذه العبارة إلى جانب ما تحمله من التعالي والغرور ...

٧- وهذه الهجمة الشرسة على من اقترب من أسانيدهم ليس إلا دفاعًا عن منافع شخصية.

٨- المماري المراوغ المجادل بالباطل.

٩- يهاجمون بكل ما أوتوا من قوة دفاعًا عن هذا الباطل.

١٠- أليس من الأحرى بك أن تستفيد ممن يعرف بدلًا من أن تهاجمه نصرة لأسانيدكم باطلًا وزورًا.

١١- في تسويغ باطل علو أسانيدكم.

١٢- تطفئون نار غيظكم بتأييدكم باطلًا جديدًا، خرج يسوغ هذا التضليل والتزييف.

١٣- الحجج الجياد تحرف وتزيف وتضلل القارئ.

١٤- ألا يعد هذا تحريفًا لكلامي وتضليلًا للقارئ.

١٥- لم أتوقع بتاتًا أن الرغبة في أي شيء تدفع هذا الرجل إلى التحريف والتزييف.

١٦- الرغبة في تشتيت القارئ وتضليله.

١٧- شخص شغوف، لم تغبر قدماه في هذه المسألة، يعيش في

قارة أخرى، في ترف.

١٨- ولو كان صاحب الحجج عنده أدنى دراية عن التحقيق والتدقيق ...

١٩- يغيّر ويبدّل ويقلب الحقائق.

٢٠- لتشتيت القارئ بالمراء والمراوغة.

٢١- في قمة من الجرأة على التزييف والتضليل.

أقول: وقفت عند الصفحة **٧٠** من كلام المذكور، وهذا القدر أقل من ربع الكتاب! وبقيته فيه كثير من جنس هذه الإساءات.

وما على القارئ إلا أن يقارن بين أسلوب الشيخ علي في مدحه وبين هذه العبارات الفجّة.

سبحان الله! يقول الرجل فيك: «له مكانة في الإسلام»، وتتهمه بالتزييف!

ويقول: «وأحسب أنه إنما ألفه لله» و«أحسبه مجتهدًا فيما ذهب إليه »، وتتهمه بأنه ألف كتابه رغبة في التصدر! ولمنافع شخصية!

فلا أظن أنك ستجد من يمدحك مثل هذا المدح بعد فضيحة الوثيقة الحكومية، وغيرها.

بالتأكيد مرّ عليك قوله تعالى : ﴿هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]، ثم أمَا مرّ عليك قوله ﷺ: «لَا يَشْكُرُ اللهَ مَنْ

لَا يَشْكُرُ النَّاسَ»[١].

مـــــع الكـــرامِ تُصنَعُ الصنائعُ   وللمَلام عندهم مســــــــامعُ
وفي اللئام ما غـــــــرستَ ضائعُ   واللَّوْمُ للحُرِّ مقـــــــــيمٌ رادعُ

فإن قلت: كيف نجمع بين ذكرك لهذه الآفات الأخلاقية وما في الوثائق التي ذكرها الشيخ حامد البخاري[٢] وبين مدح الشيخ عليّ الغامدي المبالَغ فيه في الشيخ السيد، الذي صدّر به كتابه: (الحجج الجياد)؟

قلت: يجمع بين ذلك بما ذكره ابن الجزري في قصة الذهبي مع ابن بصخان، قال ابن الجزري في كتابه: (غاية النهاية):

«ورأيتُ ترجمته في طبقات الحافظ الذهبي؛ وقد كتب ابن بصخان فوقها بقلم ثخين ما لا ينبغي كتابته، وبالغ في ذلك، ونسب الذهبي إلى الكذب، فرأيت على هامش الكتاب بخط الذهبي: «أنا أعلم من أين أوتيت؛ فإنني زدته والله ما لا يستحقه، وأغضيت عن أمور مكشوفة، فلنا وله وقفة بين يدي رب العالمين».

قلت: فأخبرني الشيخ إبراهيم بن أحمد الحريري بالقاهرة، قال: «كانت معي نسخة الطبقات بخط أبي عبد الله الذهبي المؤلف، وقد استعرتها منه من بيته بتربة أم الصالح، وكان شيخ الحديث بها،

(١) رواه أحمد (٧٩٣٩) وأبو داود (٤٨١١) والترمذي (١٩٥٤) وصححه.

(٢) في كتابه: (إطلاع أهل القرآن الكريم؛ على حال السيد عبد الرحيم).

فخرجت فإذا شيخنا ابن بصخان في مجلس الإقراء بها، فقال: «ما هذا الذي معك؟» فقلت: «طبقات القراء للذهبي» فقال: «أرني حتى أبصر ترجمتي» قال: فأخذه مني فنظر فيه، ثم قال: «اجعله عندي إلى غد» فاستحييت منه، وقلت: «بسم الله» فأخذه مني، فلما كان في اليوم الثاني أخرجه وقد كتب على خط الذهبي ما كتب، قال: «فكيف بقي حالي مع الذهبي» قال: «فجئت إلى الذهبي وأنا في حالة من الحياء الله يعلم بها»، قال: «فسألني؛ فأجبته وأنا في غاية الانكسار بصورة الحال»، فقال: «يا ابني ليس لك ذنب، أنت معذور» ثم نظر في خط الشيخ ابن بصخان، فلم يغيره، وكتب عليه ما تقدم»[1].

فقصة الشيخ عليّ مع الشيخ السيد هي مثل قصة الإمام الذهبي مع ابن بصخان.

وأظن أن الشيخ عليًّا قد علم الآن من أين أُوتي؛ كما علم الذهبي ذلك من قبل، فقد أُوتي الرجلان من المدح الذي لا يستحقه الممدوح.

ثم بدت أخلاق الشيخ السيد في رده الفَظّ الغليظ؛ فلم يراع عبارات الشيخ عليّ المهذبة.

فأساء إلى نفسه، ولم يسئ إلى الشيخ عليّ.

---

(١) غاية النهاية: ٢/ ٥٧- ٥٩.

أما الآن بعد أن اطلع الشيخ عليٌّ على آفات الشيخ السيد؛ فلعله يقتصد في مدح الناس حتى يعاملهم بالدينار، أو يسافر معهم، أو نحو ذلك، وإذا سئل عن الشيخ السيد بعد هذا؛ فليقل: الشيخ السيد نَزَكُوه، نَزَكَه الأزهر الشريف وغيره، ولم أكن أعلم بذلك.

المبحث الثاني: الآفات الاستدلالية في كتاب: (رد الحجج)

أخذ عليّ المؤلف أنني أنكرت عليه ثلاث آفات في استدلاله:

١- اعتبار السجلات الحكومية دليلًا قطعيًّا، لا ظنيًّا.

٢- إهدار شهادة وعدالة مقرئين، لم يذكرهم أحد بسوء.

٣- الاستقصاء القاصر للإجازات والتواريخ، في مكتبات العالم الإسلامي[١].

وسأوضح أننا (الشيخ علي الغامدي والمتعاونين معه) على صواب في ذلك.

ولا بد أولًا: أن نُعَلِّم الشيخ ونعرِّفه ونوضِّح له معنى المصطلحات العلمية التي نستخدمها، فإذا فهمها؛ وضحنا له معنى كلامنا.

---

(١) انظر: مقدمتي للحجج الجياد: ٩، ورد الحجج: ٣٢- ٣٥.

الآفة الأولى: اعتبار السجلات الحكومية دليلًا قطعيًّا، لا ظنيًّا:

قضية إدخال سجلات الولادة والوفاة ونحو هذا من الوثائق الحكومية؛ في قضايا الجرح والتعديل؛ مما أحدثه الشيخ السيد، ولم يسبقه إلى ذلك أحد.

ويلزم التنبيه أنه حينما أدخل هذا الدليل أدخله على أنه دليل قطعي الثبوت، سواء في الإثبات أو النفي، فكل ما تثبته هذه السجلات عنده قطعي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وكذلك ما لم يكن في هذه السجلات فالأصل أنه منفي لم يقع، ولو شهد بوقوعه الثقات.

وعليه: فهذا الأمر الذي أحدثه الشيخ السيد قد يكون سنة حسنة، أو بدعة ضلالة.

وما سبق تقريره ينبغي أن يكون متفقًا عليه بين من عارضوه وبين من أيدوه ومن توقفوا في المسألة.

وقد قام الشيخ السيد بإرهاب مخالفيه؛ بأنهم إذا تكلموا في السجلات فإنهم بذلك يطعنون في الحكومات نفسها، وهذا إيهام منه كبير للناس؛ لأن الحكومات لا ذنب لها في ذلك؛ إذ إن الأخطاء التي وقعت في هذه السجلات هي من فعل الأفراد، سواء المواطنين أو الموظفين، ووقوع الأخطاء ثابت بشهادة القائمين على جمعها وحفظها.

ويمكن -من باب المقابلة- أن نقول له: إن طعنه بالكذب في شيخ مقرأة مصرية مشهورة -تقع في مسجد من أشهر مساجد مصر- هو طعن في مشيخة المقارئ المصرية، وطعن في الأزهر الشريف، وبالتالي هو طعن في الحكومة، ولكننا لا نسلك مثل هذه الأساليب غير الطيبة.

وقد سلم بعض الناس للشيخ السيد مسألة دقة السجلات، ولم يخطر في بالهم أن هذا الأمر يحتاج للفحص عمليًّا؛ لأنه الدليل الأساسي الذي بنى عليه الشيخ السيد عمله، وكذلك سلم له بعض الناس أنه كان دقيقًا في عمله، ولم يفته شيء في بحثه(١)، وأن هذا البحث في السجلات وإن كان صعبًا إلا أنه ممكن، والاستقراء فيه كُلِّيّ تام.

وسنبين أن كثيرًا من السجلات قد تعرض للفَقْد، والتلف عمدًا وسهوًا، وتعرض كثير مما بقي منها للأخطاء المتنوعة.

وعليه فإدخال الشيخ السيد لهذه السجلات في بحثه كدليل قطعي على الإثبات والنفي هو خطأ محض؛ أدى إلى أن يقرر في نهاية بحثه أن الشيخ عبد الله عبد العظيم الدسوقي كذاب، والدسوقي شيخ مقرأة تابع لمشيخة الإقراء المصرية، ولم يَسْبِق إلى تكذيبه أحد قط.

---

(١) وسيأتي أنا وقفنا على شخص اسمه: عليّ الحداد، ولم يذكره الشيخ السيد.

وقد حاول الشيخ السيد أن يخفف اتهامه للشيخ الدسوقي بالكذب؛ فوصفه بالتدليس؛ ولكن هذا -كما سنوضح في البحث- استعمال منه للمصطلح في غير معناه.

وحيث إن نتائج البحث في السجلات تعتمد -في جانب كبير منها- على عدالة وضبط الشيخ السيد، ومع أن هذه المسألة مسلمة عند بعض الناس؛ لكن تبين أن ذلك ليس كذلك[١].

وسيكون كلامنا في قضية السجلات كما يلي:

أولًا: معنى قطعي الثبوت وظني الثبوت.

ثانيًا: بعض التقريرات التي تبين تهافت الاعتماد على السجلات؛ في مقابل شهادة الثقات.

(١) انظر: (إطلاع أهل القرآن الكريم؛ على حال السيد عبد الرحيم) للشيخ: حامد البخاري.

أولًا: معنى قطعي الثبوت وظني الثبوت:

الأخبار التي نقطع بثبوتها (قطعية الثبوت) هي الأخبار المتواترة، أو المشتهرة مع وجود قرائن تحفها، أما غير ذلك من الأخبار فهو ظني الثبوت.

ومثال قطعي الثبوت: القرآن الكريم، والأحاديث المتواترة تواترًا لفظيًّا أو معنويًّا، ونحو ذلك.

ومثال ظني الثبوت: خبر الواحد -عند جمهور العلماء- إن لم يحتف بقرائن؛ كخبر المبلِّغ لولادة فلان، أو وفاة فلان، وهو أكثر ما في معلومات مكاتب الصحة.

وفي الابتداء أحب أن أخبر الشيخ السيد أن قوله بالقطع بكل ما في السجلات الحكومية، وجعل ذلك دليلًا قطعيًّا في الأحكام الشرعيّة خطأ واضح، لم يقل به أحد من قبله، وهذه المحاكم تعجّ بالقضايا التي يطعن فيها المُحامُون في وثائق حكومية بالتزوير والخطإ، ويقبل القضاة منهم ذلك، ويعينون خبراء للفصل في هذه المسائل، فلو كانت هذه الوثائق قطعية لَمَا سمحوا بذلك أصلًا.

وإنما يتضح الأمر في ذلك بالنظر في آلية جمع هذه السجلات:

يتم جمع ما في هذه السجلات من مصادر مختلفة منها مكاتب الصحة، وهذه تعتمد على:

١- إخبار المبلغين عن الولادات والوفيات، وغير ذلك.

٢- الكُتّاب الذين يكتبون هذه المعلومات.

٣- المراسلين الذين يحملون هذه المعلومات من أنحاء البلاد إلى دار المحفوظات.

ولا يفوت القارئ أن هؤلاء المراسلين في زمن الحدادي كانوا يركبون الدوابّ؛ كالجمال والحمير، في رحلة تستغرق إيامًا إلى القاهرة؛ لأن المواصلات الحديثة لم تدخل مصر إلا في عام: ١٨٥٦ م؛ بخط سكة حديد بين القاهرة والإسكندرية، ولم يدخل خط الصعيد إلا عام: ١٨٨٧ م، أما القرى الصغيرة؛ كدسوق وغيرها؛ فلم يكن بها مواصلات حديثة.

٤- الكُتّاب في دار المحفوظات، وهم يخطئون كما سأسوق الأدلة الواقعية على ذلك.

وهؤلاء الأفراد في هذه المجموعات، فيهم تباين عظيم:

فمنهم المسلم والكافر.

ومنهم الصادق والكاذب.

ومنهم المهمل في عمله (مثل الشيخ السيد) والجاد.

ومنهم المُهتمّ من المبلغين ومنهم غير المُهتمّ.

ومنهم المرتشي ومنهم الأمين

وغير ذلك.

وهذه الحقائق لا ينكرها إلا جاهل أو جاحد أو ضعيف عقل.

وعليه: فمن أجل أن نلتزم بأن كل ما في هذه السجلات قطعي الثبوت، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، لابد أن نجزم بأن كل أفراد هذه المجموعات معصومون من الصفات السيئة التي ذكرناها، ويمكن أن نقول: بل لابد أن نلتزم بعصمة كل أفراد الشعب المصري .

ومن المعلوم: أن الرافضة عندهم أئمة معصومون؛ لكن العجيب أن الشيخ السيد يريد أن نعتقد عصمة أفراد الشعب المصري كلهم: من الكذب، والنسيان، وعدم المبالاة، والغفلة، وتعمد الإفساد، وعدم الاهتمام، مع أنه هو نفسه مثال للإهمال في عمله؛ بموجب وثيقة رسمية.

ومن باب تأكيد ما أقول: فإن تاريخ ميلادي المذكور في أوراقي الرسمية متأخر عن وقت ولادتي الحقيقي؛ لأن الوالد -رحمه الله- لم يكن يهتمّ بتلك الأمور، وعندما أخبرت الشيخ محمد مصطفى الجبالي بذلك قال لي: وأنا أيضًا تاريخ ميلادي المذكور في الأوراق الرسمية متأخر عن الحقيقي؛ للسبب نفسه؛ بل زادني أنه منذ أيام كان في الإسكندرية لاستخراج ورقة رسمية من أحد المكاتب الحكومية، فجاءت امرأة لتستخرج نسختين من شهادة ميلادها؛ فاستخرج لها الموظف نسختين من شهادة وفاتها، وبعد أن خرجت المرأة من المكتب؛ عادت مسرعة وقالت للموظف: «انت موتني»!!!

وهذا شيء لا يختص بمصر فقط، فقد كان لي زميل في أحد الوحدات الصحية بالمملكة العربية السعودية، سألته -ذات يوم- عن عمره، فقال: عمري الحقيقي خمسون سنة، وعمري في أوراقي الثبوتية ستون سنة؛ فقلت له: لم هذا؟ فقال: لأننا كنا نحتاج أن نُوَظَّف في الوظائف الحكومية، التي يُشترَط فيها بلوغ سنّ معين؛ فكنا نبلغ عن أعمارنا بخلاف الواقع.

وأخبرني أحد طلابي من المغرب أنه كان جالسًا في يوم مع رجل، أوراقه الثبوتية المأخوذة من السجلات الحكومية تفيد أن عمره ستون عامًا؛ لكنه كان يقصّ أحداثًا وقعت أثناء الاحتلال الفرنسي للمغرب، منذ أكثر من ثمانين عاما، وأنه شاهد كذا وكذا، وحضر كذا وكذا، مما يفيد أن عمره أكثر مما هو مثبت في أوراقه بكثير.

كما أخبرني بعض طلاب الجامعة الإسلامية أن لهم زملاء من الدول الأفريقية، تفيد أوراقهم أن أعمارهم أقل من خمسة وعشرين عامًا؛ لكنهم يُسرون لزملائهم أن أعمارهم فوق الثلاثين عامًا؛ لكنهم يفعلون ذلك ليتسنى لهم القبول في الجامعة الإسلامية.

وهذا أمر لا تلام فيه الحكومات، ولا يشنع على من ينبّه عليه بأنه يطعن في الحكومة من باب إرهابه.

فهذا ليس طعنًا في الحكومة؛ بل في المبلغين والكتبة والموظفين.

وأقول للشيخ السيد:

هل تنكر أن المبلغين والمراسلين والكتبة في دار المحفوظات غير معصومين؟

فإن كنتَ لا تدري فتلك مصيبة وإن كنتَ تدري فالمصيبة أعظم

يقول بعض الناس: الكومبيوتر لا يخطئ.

ونقول: لكن الذين أدخلوا المعلومات على الكومبيوتر يخطئون، والذين كتبوا السجلات -من قبلهم- يخطئون.

فالمعلومات المدخلة في الكمبيوتر معرضة للخطإ مرتين.

فالمعلومات في السجلات ظنية الثبوت.

وليس معنى أنها ظنية الثبوت أنها ليست حجة في الاستدلال؛ بل يستدل بها ما لم يأت ما هو أقوى منها في ثبوته؛ كقطعي الثبوت، أو ظني الثبوت الذي هو أقوى منها.

وهذه القواعد من المسلمات عند من درس علم الأصول والمصطلح؛ ولكن تحتاج شرحًا لمن لم يكن دارسًا تلك العلوم.

فظني الثبوت حجة عندنا؛ لكنه لا يقضي على غيره من الأدلة ظنية الثبوت التي هي أقوى منه.

وإثبات عبد الله عبد العظيم وجود الحدادي، وتوثيقه له، ومدحه إياه أقوى عندنا من الاعتماد على عدم وجوده كما تدعي أنت في السجلات؛ لأن دعواك يدخل فيها احتمال خطئك؛ خاصة

أنك مشهود عليك من جهة رسمية أنك تخطئ أخطاء جوهرية كثيرة في كتاب الله تعالى؛ فكيف يكون اعتناؤك بغيره؟! وكذلك يدخل فيه احتمال عدم اهتمام المبلغ عن الولادة؛ كما فعل والدي رحمه الله تعالى، ويدخل فيه احتمال خطإ كاتب الصحة؛ كما في قصة المرأة التي كتب كاتب الصحة أنها متوفّاة وهي أمامه، ويدخل فيه احتمال ضياع السجل أثناء نقله، وغير ذلك من الاحتمالات المؤثرة.

والقاعدة تقول: الدليل إذا دخله الاحتمال[1]؛ سقط به الاستدلال.

فإن رأيتَ أنت غير ذلك من قطعية ما في السجلات؛ فأنت وشأنك.

وليس لك أن تحمل المسلمين على ما تراه؛ خاصة أن منهم من لا يراك أهلًا للكلام في هذا، فأنت غير كفؤ عندنا، وأظن أنه بعد معرفة المسلمين بحالك الرديئة؛ ستكون غير كفؤ عند كثير من المسلمين.

(١) المقصود به الاحتمال المؤثر.

ثانيًا: بعض التقريرات التي تبين تهافت الاعتماد على السجلات؛ في مقابل شهادة الثقات:

وهي موجودة على الشبكة[١].

هذا حوار[٢] (روزاليوسف) مع مجدي زكي، المدير العام السابق

(١) انظر هذه الروابط:

رحلة البحث عن الذات في دار المحفوظات:

.http://www.masress.com/rosadaily/53522

المدير السابق لميكروفيلم دار المحفوظات: بيانات مواطنين في دورة المياة:

http://www.masress.com/rasodaily/53521

طنطا: ضياع الآف الوثائق؛ لحفظها بطريقة عشوائية:

http://elsaba7.com/NewsDtl.aspx?id=28288

مطلوب نقل تبعية دار المحفوظات العمومية إلي دار الكتب والوثائق فورًا:

http://www.masress.com/rosaweekly/107865

ساقطو القيد يريدون حلًّا:

http://www.ahram.org.eg/archive/2006/3/3/inve2.htm

مصلحة الأحوال المدنية: ذهب لاستخراج بطاقة الرقم القومي فاكتشف أنه امرأة!

http://www.ahram.org.eg/archive/2004/12/9/inve1.htm

وسيكون النقل من هذه المواقع بالنص، وليس لي فيه إلا العناوين؛ للدلالة على الشاهد المراد من النص.

(٢) وقد نشرته في: ٦/ ٤/ ٢٠١٠ م، وهو إلى نهاية عنوان (٧) الآتي، وقد حذفت سؤالًا وجوابه؛ لعدم تعلقهما ببحثنا.

لجهاز الميكروفيلم بدار المحفوظات[١]، والمشرف العام لمشروع نقل البيانات:

١- غالب المشاكل الواردة إلى دار المحفوظات بسبب شهادات الوفاة المفقودة من سجلات دار المحفوظات، أو السجل المدني:

* ما أبرز المشاكل التي ترد إلى دار المحفوظات؟

- غالبًا ما تكون في حالات الوفاة التي يتم إثباتها في سجلات السجل المدني، أو دار المحفوظات العمومية، ولم يتم تسجيلها على الحاسب الآلي بمصلحة الأحوال المدنية؛ لكونها مفقودة أو غير متواجدة، وبها مشاكل لصاحب الشأن الراغب في الحصول على شهادة قيد وفاة؛ لأي سبب من الأسباب؛ من أجل تقديمها للمحاكم، أو لصرف مستحقات، حيث يتعذر الحصول عليها من أي جهة في الدولة، وبالتالي يضيع حقه في حالة الوفاة.

كما توجد حالات تشابه بالنسبة لتنفيذ الأحكام؛ فيتم الرجوع إلى باقي البيانات في بعض المكاتب؛ مثل الجوازات، أو الموانئ، أو الأدلة الجنائية؛ للتوصل إلى حل.

٢- ضياع الكثير من البيانات؛ نتيجة الأخطاء في نقلها:

* وما أكثر المحافظات التي ترتفع بها نسبة ساقطي القيد؟

---

(١) وهذه الدار هي المصدر الذي يعتمد عليه فيما قبل سنة: ١٩٦٢ م، ومن ذلك الحدادي، وعبد الله عبد العظيم، وغيرهما.

- في الصعيد خاصة: بمحافظات سوهاج وقنا والأقصر، فأغلب المواطنين الذين يأتون إلى دار المحفوظات من هذه المحافظات، حيث يحضر مئات من الجماهير يوميًّا، يبحثون عن إثبات هويتهم، أو ميلادهم.

ولكن لا توجد إحصائيات رسمية ودقيقة حول نسبة ساقطي القيد بالمحافظات، كما أن هناك صعوبة في حصر ذلك؛ خاصة مع ضياع الكثير من البيانات؛ نتيجة أخطاء في نقلها.

٣- السجلات محفوظة في دورات المياه! والبدروم:

بالإضافة لعدم الاهتمام بحفظ السجلات، حيث توضع في أماكن غير مناسبة؛ مثل دورات المياه! والبدروم.

٤- السجلات معهود بها لغير مؤهلين:

وإسناد عهدتها لأشخاص غير مؤهلين.

٥- بعض دفاتر البيانات تُهْدَرُ عمدًا!

وأصحاب النفوس الضعيفة، الذين يقومون بإهدار الدفاتر عَمْدًا!

٦- أخطاء جسيمة في نقل البيانات من السجلات إلى الحواسيب:

* ما هو دوركم في عملية حفظ واسترجاع البيانات، وماذا تمّ في مشروع الرقم القومي؟

- مشروع الرقم القومي، الذي قامت به مصلحة الأحوال المدنية اعتمد على الدفاتر المحفوظة بدار المحفوظات العمومية؛ لكونها

الجهة الوحيدة بجمهورية مصر العربية التي لديها أسلوب جيد في الحفظ والاسترجاع للمعلومة، وكذلك أماكن حفظ الدار البعيدة عن الرطوبة والأحوال الجوية التي تعرض الأوراق للتلف؛ فكان الاعتماد الأكبر على الدفاتر، وتمّ نقل هذه البيانات على الحاسب من واقع الدفاتر؛ إلا أنه وقعت أخطاء جسيمة في هذه الأعمال، تتمثل في نقل الأسماء أو تاريخ الميلاد أو الوفاة بالخطأ؛ مما يعرض صاحب الشأن لمشاكل مع مصلحة الأحوال المدنية.

٧- قرى كاملة ساقطة القيد! بسبب النقل الخاطئ من دار المحفوظات؛ لعدم خبرة الموظفين:

* أثناء إشرافك على مشروع نقل البيانات بدار المحفوظات، هل ظهرت قرى ساقطة قيد؟

- بالفعل هذا حدث؛ نتيجة النقل الخاطئ للبيانات من دار المحفوظات، وذلك بسبب الاستعانة بموظفين بعقود ليست لهم خبرة، ولم يتم التنبيه عليهم بخطورة وأهمية العمل الذي يقومون به، كما أن هناك قرى عديدة -وخاصة بالصعيد- ساقطة قيد بأكملها، وهناك جهود من قبل وزيرة الأسرة والسكان في هذا الشأن، وقد تم الانتهاء من أول قرية تسمى (الريقة)، تابعة للبدرشين، خالية من ساقطي القيد، وسيتم ذلك بإعطاء المواطنين رسم البطاقة بالمجان.

٩- السجلات تحفظ بطريقة عشوائية؛ مما أدى إلى إصابة

معظمها بالتلف والضياع:

طنطا: ضياع آلاف الوثائق؛ لحفظها بطريقة عشوائية:

ضاع مستقبل العديد من المواطنين في غرف متهالكة، ضمّت ملايين الوثائق، التي أصيب معظمها بالتلف والضياع؛ نتيجة الإهمال في طريقة حفظها في دار المحفوظات القديمة، المعروفة بالدفتر خانة بمحافظة الغربية.

يتردد الآلاف من مواطني عدة محافظات يوميًا على دار المحفوظات، في رحلة عذاب بحثًا عن المجهول، المتمثل في مستندات تخص عائلاتهم، يتم استخراجها بقرار من المحاكم المختصة وبعض الجهات المعنية.

تضم الدار عشرات الآلاف من وثائق الزواج، ومثلها من وثائق الطلاق، تعود تواريخ إصدار بعضها إلى منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي، يتم حفظها بطريقة بدائية في بدروم متهالك، بمحكمة القضاء الإداري بمدينة طنطا، تحاصره أكوام من القمامة، فضلًا عن إصابة المبنى بطفح مزمن لمياه الصرف الصحي، وجدت الحشرات والفئران مرتعًا لها فيه.

١٠- يكثر في السجلات الخطأ في أسماء الآباء والأجداد:

معظم الوثائق المطلوب استخراجها يكون بغرض تغيير أو تصحيح أسماء الآباء والأجداد، أو التواريخ التي سُجلت بطريق

الخطإ في بطاقات الرقم القومي، يسعى البعض لتصحيحها من أجل الحصول على وظيفة حكومية، أو استخراج جواز سفر، والبعض الآخر يسعى لإثبات حقوقه في الميراث.

وتضم دار المحفوظات بطنطا وثائق الزواج والطلاق؛ لمواطني كل من محافظات الغربية والمنوفية وكفر الشيخ، إذ يحصل المواطن على قرار من المحكمة المختصة بتصحيح أو تغيير اسم، وبعد تحديد الرسوم المقررة، وسدادها بمحكمة طنطا الكلية؛ يتقدم إلى الموظف المختص بدار المحفوظات، وتبدأ رحلة البحث عن المجهول.

١١- السجلات قد يستولى عليها غير صاحبها:

يشارك أصحاب الطلبات المقدمة موظفي دار المحفوظات البحث عن المستندات المطلوبة؛ بالمخالفة للقانون، نظرًا لوجود آلاف الوثائق التي لا يحق لأحد الاطلاع عليها غير صاحب الشأن، إضافة إلى أنه يمكن للبعض أن يستولي على مستندات تخص آخرين، تضيع معها حقوق مادية، وتعوق مستقبلهم؛ لارتباط تلك الوثائق بإنهاء إجراءات مصيرية.

١٢- السجلات يعمل فيها الموظفون المغضوب عليهم؛ فيفرطون في عملهم:

اضطر موظفو دار المحفوظات إلى السماح للمواطنين بالبحث عن أوراقهم، في أكوام من المستندات؛ بسبب العجز في عدد

الموظفين الذين أُسند لمعظمهم العمل بهذا المكان كنوع من العقاب، أو لغضب بعض قيادات العمل عليهم، إذ إن دار المحفوظات تتبع وزارة العدل.

١٣- السجلات تضيع وثائق الزواج:

محمد مصطفى -مهندس من مواطني كفر الشيخ- قال: لأنه حضر إلى دار المحفوظات للمرة الخامسة بحثًا عن وثيقة زواج والده؛ لتصحيح تاريخ زواج والديه، ولم يحالفه الحظ في العثور على الوثيقة.

بينما قال خالد مدكور -مدرس من مواطني الغربية- أنه لم يعثر على وثيقة طلاق والديه؛ رغم مشاركته الموظف المختص عملية البحث الشاقة، في أكوام من المستندات؛ لكنه يشعر بالاطمئنان؛ لأنه يمكن الحصول على إفادة بالبيانات المطلوبة من دار المحفوظات؛ بناءً على الصورة الضوئية المعتمدة من المحكمة.

١٤- السجلات معرضة للتلف:

فيما أكد موظفو الدار أنهم طالبوا المسؤولين أكثر من مرة بإيجاد حل لإنقاذ تلك الوثائق من الضياع والتلف، ومحاولة حفظها إلكترونيًا، بشكل يسهل معه إنهاء طلبات الملايين من المواطنين؛ إلا أن استغاثاتهم باءت بالفشل، في ظل العديد من الوعود الواهية التي تلقوها.

١٥- السجلات أُصيبت بالعبث، الذي أدّى لضياع آلاف

الوثائق! وتمزيق وتلف معظمها!

ونفس الموقف حدث عندما طالبوا بزيادة عدد الموظفين؛ لمعاونتهم في إنهاء طلبات المواطنين، وعدم السماح لهم بالعبث بوثائق لا علاقة لهم بها، الأمر الذي أدى إلى ضياع الآلاف من الوثائق، في ظل البحث العشوائي، وتمزيق وتلف معظمها.

١٦- السجلات تتضمن أخطاء في الأسماء تعد بالمئات يوميًّا:

وأمام دار المحفوظات بالقلعة؛ يأتي المئات من كل أنحاء مصر يوميًّا، يجمعهم هدف واحد هو تصحيح أخطاء في أسمائهم، أو أسماء أجدادهم، أو آبائهم وأمهاتهم.

«روزليوسف» التقت عددًا منهم.

فماذا قالوا؟

داخل دار المحفوظات قابلنا محمد أبو العلا الذي جاء من محافظة المنيا لدار المحفوظات؛ لتصحيح بيانات اسم جدته ببطاقة الرقم القومي، حيث فوجئ عند تقسيم ميراثها الذي يحتاج إلى استخراج بعض المستندات الرسمية بوجود خطإ في الاسم الثالث لها، وعندما ذهب للسجل المدني لإعادة التصحيح واستخراج بطاقة أخري فوجئ بأنه لا توجد بيانات أخرى سوى المدون من قبل، ولم يجد وسيلة أخرى سوى الذهاب لدار المحفوظات، وخوض الإجراءات العادية، وهي ١٢ خطوة حتي يتمكن من تصحيح الاسم.

محمد يؤكد أن هذه الإجراءات صعبة وتستغرق وقتًا طويلًا، واضطر للحضور من المنيا للقاهرة أكثر من مرة.

١٧- السجلات تتسبب في ضياع شهادات وفاة حديثة؛ فما بالك بالقديمة؟!

ولن تختلف المشكلة كثيرًا بالنسبة لميلاد فتحي، الذي قدم من طنطا، في البحث عن شهادة وفاة والدته، أوضح أنه يتردد على دار المحفوظات منذ ثلاثة شهور، وبحث في جميع سجلات الوفيات، ولم يجدها حتي الآن، ولا يعرف كيف يحصل على هذا المستخرَج.

١٨- السجلات تحول المسلم إلى مسيحي!

حسام محمد فاروق من محافظة سوهاج (٥٢ عامًا)، يعمل نجارًا، يقول: اكتشفت عندما قمت باستخراج شهادة ميلاد، مدون بها في خانة الديانة أني مسيحي، ولم أجد أمامي سوى دار المحفوظات؛ لأقوم بتصحيح ذلك؛ ولكن للأسف وجدت أن ذلك مدون بالفعل بالسجلات المحفوظة، لافتًا إلى أنه يحتاج حاليًا إلى صورة من شهادة الميلاد، والتي لم يجدها أيضًا.

ويضيف: أعمل نجار مسلح، ولم يكن لي احتياج للأوراق؛ ولكني الآن أبحث عن معاش، وفوجئت بهذا الخطإ، الذي يحتاج لإجراءات طويلة ومعقدة لتصحيحه.

١٩- الوثائق ضاع منها الكثير، وأسباب الضياع:

كان محمد علي باشا رجل دولة بما تحمله هذه الكلمة من معانى؛ لذا وجّه اهتمامًا خاصًّا بحفظ ما تبقى من التراث الوثائقى للدولة المصرية؛ فكان إنشاء دار المحفوظات العمومية، أو ما اصطلح على تسميتها آنذاك بـ(الدفتر خانة) واختار لذلك مكانًا حصينًا داخل قلعة الجبل؛ كي تكون فى مأمن من الحريق، وبمنأى عن أيدى اللصوص.

هذا ما أراده محمد علي باشا؛ لكن كان للزمان رأي آخر؛ ففقدت مصر الكثير من تراثها الوثائقى، المحفوظ فى دار المحفوظات العمومية؛ لعدة أسباب: نتيجة للتلف، وسوء الحفظ، أو أساليب الاستغناء عن تلك الوثائق؛ كالبيع كورق دشت، أو السرقة وما وراءها من تجارة غير مشروعة ورابحة للوثائق المصرية، ليس فى مصر وحسب؛ بل فى العالم كله.

٢٠- السجلات بدار المحفوظات تتلف وتتمزّق وتُفْقَد:

محرومون من العلاج والمعاش وفرص العمل: ساقطو القيد يريدون حلًّا:

حوالي سبعة ملايين مواطن تقريبًا يعانون من عدم الحصول على أي مساعدة من أي جهة في الدولة؛ سواء تعليم أو معاش أو علاج على نفقة الدولة، أو حتى فرصة عمل لدى أي قطاع، ولو في القطاع الخاص، كأنهم أصبحوا في عداد الموتي، والسبب أنهم ساقطو قيد.

وبعيدا عن الفرق بين سقوط القيد وإعادة القيد؛ فإن مايشغل المواطن يكون هو الحصول على بطاقة الرقم القومي؛ لاعتياد الجهات الحكومية طلبها، أو لتلف البطاقة الورقية؛ لكنه عندما يتقدم لاستخراج بطاقة الرقم القومي يفاجأ بأن اسمه غير مسجل على الحاسب الآلي بقاعدة البيانات التي أنشأتها مصلحة الأحوال المدنية.

وهنا يطالب المواطن بتقديم شهادة ميلاد؛ لادخال بياناته علي الحاسب الآلي، ومن ثَم استخراج بطاقة الرقم القومي، وعندما يتقدم لاستخراج شهادة الميلاد من الجهة المختصة (أقسام السجل المدني لمواليد ما بعد عام: ١٩٦٢) ومكاتب الصحة أو دار المحفوظات (لمواليد ما قبل عام: ١٩٦٢) يفاجأ بأن اسمه غير مقيد بالدفاتر، أو أن الدفتر قد تعرض للتلف أو التمزق أو الفقد.

وفي الحالة الأولى: يقوم باستخراج اجراءات ساقط القيد.

وفي الحالة الثانية: يقوم باتخاذ اجراءات إعادة القيد.

٢١- السجلات تميت الأحياء:

أكدت أحدث إحصائيات مصلحة الأحوال المدنية أن ٤٠ مليون مواطن من حقهم استخراج بطاقة الرقم القومي، ومن بينهم ٢٦ مليونًا و٢٠٠ ألف مواطن استخرجوها بالفعل، بينما مازال نحو ١٤ مليونًا و٣٢٠ ألف مواطن في انتظارها، وذلك باعتبار أن عدد سكان

مصر ٧٠ مليون نسمة، حسب أرقام مركز التعبئة والإحصاء الذي اعتبر أن ٣٠ مليون مواطن لم يبلغوا السنّ القانونية لاستخراج البطاقة.

وبرغم أن المصلحة تستعد لإنهاء التعامل بالمستندات الورقية القديمة مع مطلع عام ٢٠٠٦ باستخدام تقنيات حديثة؛ فإنه مازال هناك خيط غامض في تعامل المواطن وإجراءات المصلحة.

الموظفون لايتوقفون عن العمل، والمواطنون لا يكلون من شكواهم الدائمة.

حاولنا أن نقترب من الحقيقة، وذهبنا إلى المصلحة لعلنا نمسك بهذا الخيط الغامض.

البداية كانت من أحد الطوابير التي حملت قصصا غريبة: رجل تحول فجأة إلى سيدة، وعنايات أصبحت عينات.

ورجل ذهب لاستخراج شهادة ميلاده؛ فأخبره الموظف بأنه متوفى! مفارقات مضحكة ومحزنة في آن واحد.

٢٢- السجلات بها أسماء عديدة مكتوبة خطأ:

محمد عبدالعال كان يقف في حالة توتر شديدة؛ وهو يتمتم في هدوء: أنا زهقت من البلد دي، اقتربت منه لأعرف مصدر توتره؛ فحكي في أسى قائلًا: دايخ السبع دوخات منذ شهرين، فقد تقدمت لاستخراج شهادات ميلاد أبنائي الثلاثة بالنظام الجديد، وفوجئت

بأن شهادتين تضمنتا بيانات خطأ في اسم الأم، وخطأ الشهادة الثالثة في اسم الطفل نفسه: فاسم الأم سعاد محمد محمود حسين جاد، في الشهادة الأولى سعاد محمج محمود حسين، وفي الشهادة الثانية جاء سعاد محمد محمود حسني بدلا من حسين، أما الخطأ في اسم الطفل فقد تم استبدال الاسم؛ فبدلًا من شادي أصبح شادر، وعندما تقدمت لتصحيح الخطإ طلب الموظف إحضار الصورة الأصلية لشهادة الميلاد المحررة بخط اليد، وهذه الصورة لاتوجد سوى في المدرسة، ورفض المسؤولون إخراجها من الملف، وبرغم أنني قدمت صورة ضوئية منها فإن موظفي المصلحة لم يعترفوا بها، وبدلًا من أن يكلف الموظف نفسه جهدًا ويراجع ملفاته لتصحيح الخطإ؛ وضعني في مأزق وحملني المسئولية، فماذا أفعل؟!

٢٣- السجلات تدفع رجلًا لطلاق زوجته؛ بسبب خطإ الكاتب:

الطلاق أسهل:

أما المفارقة المدهشة فقد حملتها قصة سيدة تدعي عنايات، فعندما تقدم زوجها بأوراق إلى شركة سياحية لأداء العمرة هو وزوجته؛ اكتشف أحد الموظفين أن اسم الزوجة في قسيمة الزواج هو عنايات؛ بينما اسمها في جواز السفر الذي تم استخراجه حديثًا هو عينات، وقد ترتّب هذا التغيير في الاسم على خطإ أساسي وقع في بيانات الزوجة بمصلحة الأحوال المدنية، حيث تمت تغذية

الكمبيوتر ببياناتها الأساسية سليمة في كل شيء عدا الاسم الذي تحول من عنايات إلى عينات.

ولتصحيح هذا الخطإ تبين أن الأمر يقتضي إجراءات طويلة ومعقدة في أماكن عديدة لتوحيد الاسم في كل أوراقها؛ مثل شهادة الميلاد، وشهادة التخرج، وبطاقة الرقم القومي، وجواز السفر، ووثيقة الزواج، وكان الحل الأسهل والسريع هو أن يقوم زوج عنايات بتطليقها أولًا! ثم يقوم بعقد قرانه عليها مرة أخرى باسم عينات، وقد حدث هذا فعلًا! لكي يلحق الزوج والزوجة بأداء العمرة؛ ولكنهما بعد ذلك عانا الأَمَرَّيْن في محاولة تصحيح الخطإ، وحتى الآن لم يتم تصحيحه، وتعيش عنايات رسميًّا بالاسم الخطإ؛ لمجرد أن موظفًا بالمصلحة قام بنقل اسمها خطأً من الدفاتر الورقية إلى الكمبيوتر؛ خلال مشروع ميكنة البيانات الخاصة بالمواطنين.

٢٤- السجلات تحوّل رجلًا إلى امرأة! وتلزمه بالفحص الطبي لإثبات ذكوريته فيها!

لم تختلف المفارقات المضحكة التي حملتها قصة عنايات عن دراما شهيرة حملها طالب يدعى وسام، فعندما تقدم لاستخراج شهادة ميلاد؛ لتقديمها ضمن أوراق مطلوبة منه بالجامعة؛ فوجئ بأن خانة النوع قد دُوِّن بها أنثى! برغم أن بطاقته في خانة النوع تؤكد أنه ذكر، وشهاداته التعليمية كذلك، وكل الأوراق تنطق بأنه

ذكر، أصيب وسام بصدمة شديدة، وقبل أن يتملكه إحساس الشك في رجولته تقدم إلى السجل المدني لتعديل النوع من أنثى إلى ذكر، وأحضر معه شهادة ميلاد دُوِّن بها أنه ذكر وكلّه أمل بأنه سيتم استدراك الأمر؛ لكن أصيب وسام بصدمة أخرى عندما أحالته المصلحة إلى رئيس صحة المعادي لتحديد نوعه: ذكر أم أنثى! وعلى مضض أدى وسام هذه المهمة، وأكد الكشف الطبي أنه ذكر، بينما قالت المصلحة أنها لا تملك تحويل النوع إلا بعد حكم قضائي.

٢٥- السجلات مملؤة بالأهوال والصعاب:

دفاتر أحوال المواطنين مليئة بالأهوال والصعاب؛ كما تقول هويدا، التي ذاقت المرارة عندما ذهبت لاستخراج بطاقة الرقم القومي، ووجدت أن اسمها مسجل على الكمبيوتر بالتاء المربوطة، والصحيح أنها هويدا بالألف، والموظف طلب منها تصحيح الاسم من السجل المدني التابعة له، حيث يوجد في محافظة أسوان، وكانت في حاجة ماسة للوقت؛ إذ كانت تتقدم بأوراقها للحصول على فرصة عمل من خلال إعلانات إحدى الصحف.

الاختناق والضيق الذي ارتسم على ملامح هويدا هو نفس الاختناق والضيق الذي عبرت عنه ملامح سيدة عجوز، فبعد أن عرفت أنه في الفترة المقبلة سينتهي العمل بالمستندات الورقية القديمة جاءت إلى المصلحة لاستخراج بطاقة الرقم القومي، وجهزت

كل أوراقها ووقفت أمام شباك الموظفين في انتظار دورها؛ لكن كل شيء تبدد أمامها بعد أن فوجئت باعتراض من الموظف؛ لمجرد أن بطاقتها متهالكة وغير واضحة، حيث طلب منها مستخرَجًا جديدًا من السجل المدني بمحافظة المنيا التابعة له؛ فلم تقاوم هذه السيدة، وقررت الإبقاء على بطاقتها القديمة؛ إذ إن حالتها الصحية لاتساعدها على الذهاب إلى المنيا للحصول على مستخرَج جديد.

٢٦- بعض ملفات دار المحفوظات مفقود:

بينما يؤكد عدوي محمد أن شقيقته تعيش ببيانات خطإ في شهادة ميلادها، إذ تقدمت للحصول على الرقم القومي من المصلحة، وفوجئت في أثناء إتمام الاجراءات بأن اسم الأم مختلف تمامًا عن الاسم الحقيقي، وعندما حاولت تصحيحه طلب منها الموظف شهادة ميلاد الأم، وجاءت الأم لاستخراج شهادة ميلادها؛ فأخبرها الموظف بأن الكمبيوتر يحتفظ بشهادات الميلاد حتى عام: ١٩٦٥، أما قبل ذلك فيتم حفظه بدار المحفوظات، وتوجهت إلى دار المحفوظات للحصول على شهادة ميلاد للأم؛ لكنّ المسؤولين أخبروها بأن بعض الملفات فقدت، ويصعب الحصول على شهادة ميلاد الأم؛ فعادت مرة أخرى إلى مصلحة الأحوال المدنية التي طلبت منها شهادة ميلاد الأشقاء، وبعد مشوار عذاب تم اعتماد الاسم الصحيح للأم، واستخراج بطاقة الرقم القومي؛ لكن المشكلة الجديدة أنه وقع

خطأ آخر في العنوان، فبدلًا من أن يكون محل الميلاد بالقاهرة أصبح بالفيوم دون أي سبب، ولم تَسْعَ صاحبة المشكلة لتصحيح العنوان؛ خشية الدخول في أخطاء أخرى، وربما تعجز عن حلها.

علامات استفهام عديدة طرحها المواطنون، بعضها أثار دهشتنا، وبعضها أدركنا أنه من الممكن الوصول إلى إجابات لها؛ **لكن في الحالتين واجهنا المسؤول الأول عن مصلحة الأحوال المدنية: اللواء محسن خاطر، مساعد وزير الداخلية.**

في البداية سألناه[1]:

٢٧- السجلات تؤدي لأخطاء مضحكة:

* إذا كانت مصلحة الأحوال المدنية تعمل الآن بتقنيات حديثة؛ فما أسباب شكاوي المواطنين بشأن أخطاء، قد تضحك أحيانًا؟!

٢٨ ـ السجلات بها أخطاء بسبب المواطنين:

- بعض المواطنين لا يهتم بأوراقه الرسمية، ويتعامل معها بنوع من الاستهتار، فليس غريبًا أن تجد مواطنًا لا يحتفظ بشهادة ميلاده، أو تجد بعض المواطنين مثلًا يقوم بتسجيل ابنه المولود، وبعد أن يتوفي هذا الابن وينجب آخر فتجده يعتمد على نفس بيانات الابن

---

(١) وأجرى هذا الحوار معه جريدة الأهرام، ونشر في: ٢٦/ ١٠/ ١٤٢٥ هـ، وقد نقلْتُ منه إلى نهاية عنوان (٣٠) الآتي، وقد حذفت بعض الأسئلة والأجوبة التي لا تعلق لها ببحثنا؛ علمًا أن تقرير هذه الجريدة يبدأ من عنوان (٢١) السابق.

المتوفى دون تسجيل ميلاد جديد، فضلًا عن أن البعض لايهتم بالقيد والتسجيل للأبناء، وبالتالي تواجهه عقبات كثيرة عندما يستيقظ لاستخراج بطاقة، أو شهادة ميلاد، وتجده يعاني من الاجراءات.

٢٩- السجلات بها أخطاء بسبب الموظفين:

* هناك أيضًا مشكلة تلاحق المواطنين، وهي الأخطاء في الأسماء؛ لمجرد أن موظفًا ضغط بطريق الخطإ على أحد الحروف؛ فتجد محمد أصبح محمج، أو عنايات تحولت إلى عينات، أو دينا صارت دنيا، فكيف يتم تفادي هذا النوع من الأخطاء؟

- الأخطاء واردة؛ لكن على المواطن إدراك أن تغذية الكمبيوتر بالأسماء تتم وَفْقًا لخطوط يدوية، ربما تكون غير واضحة، وبالتالي تتم قراءتها بشكل خطإ، وليست مقصودة، وهناك جهتان للتصحيح:

الأولى: دار المحفوظات لمن هم مواليد قبل عام: ١٩٦٢.

والثانية: السجل المدني لمن هم مواليد بعد: ١٩٦٢.

٣٠- سجلات دار المحفوظات قد يتوه المواطن بسببها، وجملة من ملفات السجل المدني ممزّقة:

* لكن في الحالة الأولى: قد يتوه المواطن!

وفي الحالة الثانية: لايمكن الحصول سوى على جملة ملفات ممزقة!

فما ذنب المواطن؟!

- إذن: على المواطن إدراك هذه الإجراءات، وأن يكون مهتمًّا بأوراقه، ويحتفظ بها؛ لكي تسهّل عليه كثيرًا، فالمسؤولية مشتركة بين المواطن والجهات المختصة[١]!

وإنني لأتعجّب، هل لا يدري الشيخ السيد بكل هذه الآفات؛ التي تتعلق بالسجلات؟!

فهذه حال السجلات التي يعتمد عليها الشيخ السيد في تكذيب عبد الله عبد العظيم! وهو الذي كان شيخ مقرأة الجامع الدسوقي الشهير، وقد قضى عمره في تعليم كتاب الله تعالى، مأذونًا له بذلك من المتولي شيخ عموم المقارئ في مصر آنذاك، ولم يتكلم في سنده أحد من فطاحل شيوخ المقارئ المصرية؛ كالشيخ المتولي، والشيخ الحداد، والشيخ الضباع، والشيخ عامر عثمان.

وبعد ما تم نقله من شهادة الواقع على حجية هذه السجلات؛ فلابد أن نلخص مدى حجيتها عندنا:

١- الوثائق الثبوتية حجة عندنا؛ ولكنها حجة ظنية، ولا تقضي على غيرها من الأدلة ظنية الثبوت التي هي أقوى منها؛ كشهادة ثقات القرّاء.

(١) انتهى النقل من المواقع المشار إليها سابقًا.

٢- نفي أي معلومة: كتاريخ ولادة شخص، أو وفاته، أو غير ذلك؛ بحجة أنه لا توجد هذه المعلومة في السجلات؛ ليس بحجة عندنا بالمَرَّة:

- لثبوت فَقْد كثير من هذه السجلات، وتلفها: عمدًا، وسهوًا.

- ولثبوت الأخطاء المتنوعة في كثير مما بقي منها.

وهذا الاحتمالان المؤثران كافيان في إسقاط الاستدلال بالسجلات على نفي وجود الحدادي -تلميذ العُبَيْدي-؛ فكيف إذا لاحظنا الاحتمالات الأخرى المؤثرة[1]؟!

والقاعدة المقررة عند أهل العلم تقول: **الدليل إذا دخله الاحتمال[2]؛ سقط به الاستدلال.**

---

(١) مثل: عدم دقة الشيخ السيد في البحث، وكثرة السجلات التي يبحث فيها، واحتمال أن يكون الحدادي لقبًا لم يسجل في السجلات، وهذا أمر معروف عندنا في مصر.

وهذا كله على تقدير أن عبد الله عبد العظيم الذي أثبته الشيخ السيد هو عبد الله عبد العظيم تلميذ الحدادي.

وأما على الظاهر عندنا: فقد توفي عبد الله عبد العظيم تلميذ الحدادي قبل الموعد الذي أخرجه له الشيخ السيد بنحو أربعين سنة، وستجد بيان ذلك في كتاب الشيخ: مصطفى بن شعبان الوراقي، عن شخصية عبد الله عبد العظيم.

وعليه: فقد ترك الشيخ السيد عددًا من السنين، لم يبحث فيه عن تاريخ وفاة الحدادي!

(٢) المقصود به الاحتمال المؤثر.

وهذه القاعدة التي قررها أهل العلم لا يَحْفَل بها الشيخ السيد، أو لا يدريها.

فأيهما نصدّق: **أهل العلم أم الشيخ السيد؟!**

الآفة الثانية: إهدار شهادة وعدالة مقرئين، لم يذكرهم أحد بسوء:

لقد درست علم مصطلح الحديث، وحفظت أكثر من نصف ألفية العراقي على العلامة ابن باز، ودرست كذلك على الشيخ ابن باز الصحيحين، وأغلب الكتب الستة، وموطأ مالك، ومسند الإمام أحمد، وسنن الدارمي، والأدب المفرد للبخاري، واستمر طلبي للعلم على الشيخ نحوًا من خمسة عشر عامًا.

ودعمت ذلك بالقراءة في هذا المجال؛ حتى بدأتُ في نظم كتاب تقريب التقريب؛ للحافظ ابن حجر بالرموز.

لكن اختار الله لي أن أترك التعمق في هذه العلوم بالاشتغال بعلم القراءات.

وعليه: فمسألة توثيق الرواة واضحة وثابتة لديّ؛ منذ بدء الطلب، ولم أغيّر فيها شيئًا في تعاملي مع أسانيد القراء، لا من أجل العلو، ولا من أجل محاجّة الناس.

هذه المقدمة مطلوبة لدفع اتهام الشيخ السيد لي بعدم ضبطي لتوثيق الرواة والقراء.

والآن أشرح للشيخ السيد كيف يتم توثيق الرواة:

التوثيق نوعان:

الأول: التوثيق بالتصريح.

الثاني: التوثيق الضمني.

وهذه القواعد نطبقها في جميع المسائل: من العقيدة، والفقه، والآداب، ولم نبتكرها في أسانيد القرآن خاصة.

فالتوثيق بالتصريح: كأن يوثق الراويَ معتبرٌ بلفظ من ألفاظ التوثيق؛ كثقة، فاضل، تقيّ، الأمين، فاق أقرانه، ونحو ذلك، وذلك مثل: توثيق عبد الله عبد العظيم لشيخه الحدادي[١].

والتوثيق الضمني: مثل توثيق الإمام مالك لمن روى عنه في كتبه؛ فقد سأله بِشْر بن عمر عن رجل؛ فقال مالك: «هل رأيتَه في كتبي؟» فقال: لا، قال: «لو كان ثقة لرأيتَه في كتبي[٢]»، وكتوثيق رواة الصحيحين؛ كما في قول أبي الحسن المقدسي فيمن خُرِّج له في الصحيح: «هذا جاوز القَنْطَرَة»، قال الحافظ ابن حجر: «يعني: أنه لا يُلتفت إلى ما قيل فيه»[٣]، وقال الذهبي: «فكلُّ مَن خُرِّجَ له في الصحيحين؛ فقد قَفَزَ القَنْطَرة؛ فلا مَعْدِلَ عنه، إلا ببرهانٍ بَيِّن»[٤].

---

(١) فقد قال عنه: «الشيخ الكامل، والعمدة الفاضل ... ورعًا، تقيًّا». انظر: إجازته للشَّمْشِيري: ل: ٣/ ب.

وقال عنه: «المحقق، المدقق، الأمين على كلام الله تعالى». انظر إجازته لعاشور: ل: ٢/ ب.

(٢) رواه مسلم في مقدمة صحيحه: ١/ ٢٠.

(٣) فتح الباري: ١/ ٣٨٤.

(٤) الموقظة: ٨٠.

ومن أمثلة التوثيق الضمني للقرّاء: ما ورد في ترجمة ابن عَبْدان، الراوي عن هشام، إذ ليس فيه توثيق صريح أصلًا، فترجمته كما في غاية النهاية:

«محمد بن أحمد بن عَبْدان الجزري، عرض على الحُلْواني، عن هشام.

قرأ عليه السامَرِّي وحده، وذكر أنه كان له من السن فوق المئة، والله أعلم.

لا أعرف من حاله شيئًا غير أنه في التيسير وغيره.

وذكر الحافظ أبو عمرو: أنه من جزيرة ابن عمر»[(١)].

فالتوثيق الضمني: في أن ابن عَبْدان لم يطعن فيه أحد من معاصريه، ثم ضمّن جمع من العلماء روايته كتبهم، كالتيسير، وغيره، وقرأ بها المسلمون عبر العصور دون نكير.

ونحن نسند قراءتنا عن ابن عَبْدان، عن الحُلْواني، عن هشام؛ من الشاطبية والطيبة، ولو لم يرو عنه إلا راو واحد، ولو لم يُعرَف من حاله شيء.

والحدادي يتميز عنه بأنه:

موثق من تلميذه الدسوقي، أما ابن عَبْدان فلم يوثّقه تلميذه

---

(١) غاية النهاية: ٢/ ٦٤- ٦٥.

الوحيد السامَرِّي.

والسامَرِّي -كذلك- مُتَكَلَّم فيه، والدسوقي ليس كذلك.

وسيأتي زيادة بحث في هذه المسألة عند قاعدة: (لازم المذهب).

والشيخ عليّ قد أورد لك في توثيق عبد الله بن عبد العظيم الدسوقي النوعين:

أي: التوثيق الصريح: وذلك في قول طلابه فيه.

فقال: «ووصفه تلميذاه: إسماعيل أَبو النور والفاضلي بـ«المحقّق، المدقق»، و«الأمين على كلام رب العالمين»[(١)]، وحلّاه تلميذه أبو حطب بـ«فريد العصر والأوان، الذي فاق جميع الأقرانِ، صاحب العلم والعرفان، شيخ القرّاء والمَقْرَإ بدسوق البيضاء»[(٢)][(٣)].

والتوثيق الضمني:

فقال: «والراوي عن الحدادي -عبد اللَّه عبد العظيم-: لا أعلم أن أحدًا طعن فيه من معاصريه، ولا ممن جاء بعدهم؛ على أنه كان

---

(١) ينظر: إجازة إسماعيل (أبو النور) للفاضلي (ل: ٣/ ب)، وإجازة الفاضلي لشيخنا مصباح (ل: ٣/ أ)، وغيره.

(٢) ينظر: إجازته لعليّ بن بَسْيُوني: و: ٥.

قلتُ: وسنجيب عن طعن الشيخ السيد في إجازة (أبو حطب) لعلي بن بسيوني فيما يأتي؛ وإن كان في تعديل إسماعيل (أبو النور) والفاضلي كفاية.

(٣) الحجج الجياد: ١١٠.

مشهورًا؛ كما سيأتي.

ولا يفوت أن المتولي كان شيخ عموم المقارئ المصرية[١]، وعبد اللَّه عبد العظيم -حينئذ- يشغل وظيفة تحت ولايته[٢]؛ فقد كان شيخ مقرأة الجامع الدسوقي المشهور[٣]، ومع ذلك لم يطعن فيه المُتولي، ولا غيره من معاصريه ...

وأخذ عنه أكابر؛ كعبد العزيز كُحَيْل -شيخ مقارئ الإسكندرية في وقته-، وسيد أحمد (أبو حطب)، الذي كان من كبار علماء القراءات، الفضلاء، في زمانه[٤].

والظاهر أنه كان مشهورًا؛ ولهذا قصده عبد العزيز كُحَيْل من الإسكندريةِ، ولعل من أسباب شهرته: جمعه القراءات كلها، وإقراءه

---

(١) وقد تولى ذلك المنصب سنة: ١٢٩٣؛ كما ذكر الضباع. ينظر: ترجمته التي أملاها الضباع، وهي ملحقة بفتح المعطي: ١٦٩.

(٢) ينظر: إجازة عبد اللَّه عبد العظيم لعاشور: ل: ٢/ ب.

(٣) ينظر: إجازة عبد اللَّه عبد العظيم لعاشور: ل: ٢/ ب.

(٤) ينظر: إجازة تلميذه: علي بن بَسْيُوني لعبد العزيز خير اللَّه: و: ٨، وجواب (أبو حطب) عن استفتاء في القراءات: و: ١، وآفة علو الأسانيد: ٩٩.

قلت: وينظر -أيضًا-: إجازة علي بسيوني لجاويش (و: ٢- ٣) والكُومي (و: ٥- ٨)، فقد أسند لهما القراءات السبع عن (أبو حطب)، عن عبد الله عبد العظيم، وصرّح في إجازته للكُومي (و: ٦) بأنه قرأ ختمة بالدرة وختمة بالطيبة على (أبو حطب).

بالجامع الدسوقي، وكونه شيخ قرّائه ومقرئه»[١].

وأحد هذين التوثيقين -أعني: التوثيق الضمني والتوثيق الصريح- يكفي عندنا؛ فكيف وقد اجتمعا؟!

فإذا طعنت أنت فيه بالكذب[٢]؛ فلن نقبل قولك لما يلي:

أولًا: أنك متكلّم فيك بسبب وضعك لأسانيد لشيوخك لم يعطوك بها إجازات، وغير ذلك[٣]، فأنت أولى بهذا الوصف من عبد الله عبد العظيم.

ثانيًا: أن طعنك مبني على ظن فاسد، وهو نفي وجود الحدادي؛ لأنك لم تجده في زعمك في سجلات أصابها الفقدان، والتلف عمدًا وسهوًا، والأخطاء المتنوعة؛ كما سبق بيانه.

وظنك الفاسد هذا معارض بالتوثيق الذي ذكرناه.

وهذا التوثيق أولى أن يُتعلّق به من ظنك الفاسد.

ولنعكس الآن عليك الحجة التي أوردتها علينا في مسألة السجلات الحكومية، فنقول: كيف تطعن في مقارئ مصر، التي

---

(١) الحجج الجياد: ١٠٩، ١١٠، مقتصِرًا على المقصود.

(٢) هذا هو المصطلح الصحيح لجرح الشيخ السيد لعبد الله عبد العظيم، وسيأتي توضيح ذلك.

(٣) انظر: (إطلاع أهل القرآن الكريم؛ على حال السيد عبد الرحيم) للشيخ: حامد البخاري.

يشرف عليها شيخ المقارئ، ويتبنّاها الأزهر الشريف، فطعنك في عبد الله عبد العظيم طعن في الأزهر الشريف، والحكومة المصرية.

فإن كنت تشنع على من لا يعتبرون السجلات معصومة من الخطأ، فنحن نشنع عليك في طعنك في المقارئ المصرية، وشيوخها.

فأيُّنا أعظم شناعة؟!

وأما توثيق الحدادي:

فقد وثقه تلميذه الثقة: عبد الله عبد العظيم، وقد ذكر لك الشيخ عليّ طريقة أهل العلم في ذلك، فقال:.

«إذا عدل الثقة مجهولًا؛ ثبتت عدالته؛ على الصحيح[1]، وهو قول الجمهور من المحدثين والأصوليين[2]، فكيف إذا عدله ثقة يروي عنه؟! ...

---

(١) وقد حقق ذلك المعلمي في الاستبصار في نقد الأخبار: ٤٤- ٥٨.

(٢) ينظر: صحيح البخاري، كتاب الشهادات، الباب: ١٦، والكفاية في معرفة أصول الرواية: ١/ ٢٦٠- ٢٦١، والعدة في أصول الفقه: ٣/ ٩٣٤- ٩٣٥، واللمع: ٧٨، والبرهان في أصول الفقه: ١/ ٢٣٧، والتلخيص في أصول الفقه: ٢/ ٣٦١، والمستصفى: ١٢٨- ١٢٩، وروضة الناظر: ١/ ٣٤١، والإحكام في أصول الأحكام: ٢/ ٨٥، ومعرفة أنواع علوم الحديث: ٢٢٠، والتقريب والتيسير: ٤٩، والمسودة: ٢٧١، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي: ٣/ ٣٨، واختصار علوم الحديث: ٩٣، والبحر المحيط في أصول الفقه: ٦/ ١٦٦- ١٦٧، والمقنع في علوم الحديث: ١/ ٢٥١- ٢٥٢، ونزهة النظر: ١٠١- ١٠٢.

ودونك بعض نصوص الأئمة في ذلك:

قال البخاري (ت: ٢٥٦): «**باب إذا زكى رجل رجلًا كفاه**، وقال أبو جميلة: وجدت منبوذًا[(١)]، فلما رآني عمر، قال: عسى الغُـوَيْر أَبْؤُسًا[(٢)] -كأنه يتهمني-، قال عريفي[(٣)]: إنه رجل صالح، قال: كذاك؟ اذهب، وعلينا نفقته»[(٤)].

قال المعلمي (ت: ١٣٨٦): «وهذا الأثر أخرجه مالكٌ في (الموطإ)، وفيه بعد قوله: «كذاك؟»، قال: نعم، فقال عمر: اذهب فهو حر، ولك ولاؤه، وعلينا نفقته[(٥)].

والحجة فيه: أن عمر قبل تعديل العريف وحده، وبنى على ذلك

---

(١) قلت: هو الطفل الذي ألقته أمّه.

(٢) ذكر أبو عبيد: القاسم بن سلام الخلاف في معناه، ورجح بأنه ماء لكَلْب، وأنه مثل، أول من تكلم به الزَّبّاء، وأنه صار مثلًا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر، وأن عمر -رضي الله عنه- أراد أن يقول للرجل: لعلك صاحب هذا المنبوذ. ينظر: غريب الحديث له: ٣/ ٣٢٠- ٣٢١.

(٣) قلت: هو القَيِّم بأمر القبيلة، والمَحَلَّة، يلي أمورهم، ويتعرَّف الأميرُ منه أَحوالَهم.

(٤) صحيح البخاري، كتاب الشهادات، الباب: ١٦.

وقد علق خبر عمر هذا كما ترى، ووصله البيهقي في سننه الكبرى (١٢١٣٣، ١٢١٣٤).

(٥) ينظر: موطأ مالك (٢٧٣٣).

تصديق أبي جميلة في أن الطفل كان منبوذًا، وأقره في يده، ولا يقر اللقيط إلا في يد عدلٍ، وحكم له بولائه، وأنفق عليه من بيت المال»[١].

وقال ابن القيم (ت: ٧٥١): «... ولكن المجهول إذا عدله الراوي عنه الثقة ثبتت عدالته؛ وإن كان واحدًا؛ على أصح القولين، فإن التعديل من باب الإخبار والحكم، لا من باب الشهادة؛ ولا سيما التعديل في الرواية، فإنه يكتفى فيه بالواحد، ولا يزيد على أصل نصاب الرواية.

هذا، مع أن أحد القولين: إن مجرد رواية العدل عن غيره تعديل له، وإن لم يصرح بالتعديل -كما هو إحدى الروايتين عن أحمد-، وأما إذا روى عنه، وصرح بتعديله، فقد خرج عن الجهالة -التي ترد لأجلها روايته-؛ لا سيما إذا لم يكن معروفًا بالرواية عن الضعفاء والمتهمين»[٢].

وقال ابن حجر (ت: ٨٥٢) في سياق الحديث عن طرق إثبات الصحبة: «ثم بأن يروى عن آحاد من الصحابة أن فلانًا له صحبة مثلًا، وكذا عن آحاد التابعين؛ بناء على قبول التزكية من واحد، وهو

(١) الاستبصار؛ في نقد الأخبار: ٥٥.
(٢) زاد المعاد: ٥/ ٤٠٨.

الراجح»[١][٢].

هذا توثيقه الصريح.

وأما توثيقه الضمني: فلا نعلم أحدًا طعن فيه من معاصريه، أو ممن أتى بعدهم، مع أنه حمل إسناده شيوخ مقارئ[٣]، وأجازوا به من غير نكير.

وأما توثيق أحمد الحلواني الكبير:

فقد وثَّقه أعظم توثيق تلميذاه: العالمان الجليلان: جمال الدين القاسمي، وعبد الرزاق البَيْطار[٤]، وحسبك بهما علمًا وفضلًا.

هذا توثيقه الصريح.

وأما توثيقه الضمني: فلا نعلم أحدًا طعن فيه من معاصريه، أو ممن أتى بعدهم، مع أنه كان مشهورًا؛ فقد كان شيخ قرّاء دمشق الشام[٥].

وأما توثيق المرزوقي:

---

(١) الإصابة: ١/ ٢٠.

(٢) الحجج الجياد: ٧٤- ٧٩، مقتصِرًا على المقصود، ومن أراد التوسع فليراجعه.

(٣) كعبد الله عبد العظيم، شيخ مقرأة الجامع الدسوقي، وعبد العزيز كحيل، شيخ مقارئ الإسكندرية في وقته، وتلميذه: الخليجي، شيخ مقارئ الإسكندرية في وقته، وتلميذ الأخير: محمد عبد الحميد، شيخ مقارئ الإسكندرية في وقته.

(٤) القاسمي في كتابه: طبقات مشاهير الدمشقيين: ٣٤، ٣٥، ٣٦، والبيطار في كتابه: حلية البشر: ٢٥٣- ٢٥٤.

(٥) حلية البشر: ٢٥٣.

فقد أثنى عليه في علمه وعمله من ترجم له[١]، ووثقه أعظم توثيق تلميذه العالم: أحمد الحلواني الكبير[٢].

هذا توثيقه الصريح.

وأما توثيقه الضمني: فلا نعلم أحدًا طعن فيه من معاصريه، أو ممن أتى بعدهم؛ خاصة أنه كان مشهورًا[٣]، وتسلسل إسناده عند عامة قراء الشام، وانتشر عند غيرهم.

ولم يقم الشيخ السيد دليلًا معتبرًا يخالف توثيق هؤلاء الأربعة.

ومعلوم أن الطعن في هذين الإسنادين؛ يكون بأحد طريقين:

الأوّل: إثبات الانقطاع بين الحدادي والمرزوقي وبين شيخهما: إبراهيم العُبَيْدي، أو بينهما وبين تلميذيهما.

والآخر: إثبات جرح معتبر فيهما، أو في تلميذيهما.

وقد عَدَل الشيخ السيد عن سبيل العلماء في الجرح؛ فلجأ إلى سبيل:

١- ليست من الجرح في شيء عند العلماء! كعدم عثوره على اسم راو في سجلات حكومية؛ معرضة للضياع والتلف.

٢- أو أنها من الجرح؛ ولكنها لا تنطبق على من جرحه بها!

---

(١) من ذلك: ما قاله عنه بَلَدِيُّه وعَصْرِيُّه: عبد الستار الدِّهْلَوي: «المجمع على جلالة فضله». فيض الملك الوهاب: ١/ ٢١٤.

(٢) إجازته لأحمد دهمان: ل: ٣/ ب، واللطائف البهية؛ للحلواني نفسه: ٧٥.

(٣) إجازة الحلواني لأحمد دهمان: ل: ٣/ ب، وفيض الملك الوهاب: ١/ ٢١٤.

كاتهامه لراو بالكذب، أو التدليس؛ بمجرد التحكم.

٣- أو أنها تنطبق عليه؛ ولكن لا تُرَد بها روايته! كذكره لبعض بدع الرواة.

فمن النوع الأول: أي: الذي ليس من الجرح في شيء:

قوله في الحدادي: أنه لم يعثر عليه في سجلات الوفيات الرسمية بمصر! وأنه لا ترجمة له! وأنه لا مؤلّف له! وأنه ليس له إلا تلميذ واحدٌ، ونحو ذلك[١].

وقد بينّا سبيل المحققين من أهل العلم في تعديله؛ فما جدوى هذه الإيرادات بعد ذلك؟!

وقوله في المرزوقي: أنه لم يذكر علماء مكة أنه كان شيخًا للإقراء فيها ولا مقرئًا! وأنه لم يسند القراءات ولا القرآن لواحد من تلاميذه غير الحُلْواني[٢]! وأنه لا مؤلّف له في القراءات والتجويد! ونحو ذلك.

وقد بينّا سبيل أهل العلم في تعديله، فما جدوى هذه الإيرادات بعد ذلك؟!

ومما ليس من الجرح في شيء: الاستبعاد العقلي والعادي، الذي

---

(١) وقد تقدّم أن هناك مقرئًا رسميّا لم يذكره، وهو: عليّ الحداد، من قرية خربتنما، مركز بلبيس، مديرية الشرقية، كان حيًّا عام: ١٢٩٢ هـ، وقد كان مقرئًا رسميًّا في هذه السنة، في كُتّاب هذه القرية، وكان كفيفًا.

انظر: نتيجة إحصائية عمومية، للمدارس والمكاتب، بالقطر المصري، عن سنة: ١٢٩٢ هلالية، طُبِع بمطبعة المدارس الملكية، سنة: ١٢٩٢ هجرية، ص: ١٠٥.

(٢) وقد أثبت الشيخ عليّ الغامديّ في الحجج الجياد (١٢٦- ١٢٧، ١٢٨- ١٢٩) خلاف هذين الأمرين.

أكثر منه الشيخ السيد.

فقد أكثر من استعمال العبارات التالية:

هل من الممكن؟

فهل يخفى؟

فهل يُقبَل عقلًا؟

وهذا كله قد ضبطه العلماء تحت مسميين:

الاستحالة العقلية، والاستحالة العادية.

فمثال الاستحالة العقلية: أن يوجد شخص في نفس الزمان في مكانين مختلفين، فيستحيل عقلًا أن يكون الشيخ السيد في جامع الأزهر الساعة الثانية عشرة ظهرًا من أول يوم في محرم ١٤٣٦، ويكون في نفس الدقيقة في المسجد الحرام بمكة.

ومثال الاستحالة العادية: أنه منذ مئة عام فقط؛ إن ذَكَر أحد أنه من الممكن أن يصلي الرجل الفجر في الباكستان، ثم يصلي الظهر من نفس اليوم بمكة؛ لقال الناس باستحالة ذلك عادةً؛ على ما كان في ذلك الزمان.

أما الآن فقد أصبح هذا الأمر مصدّقًا لتغير الأحوال.

أما الاستبعاد المدَّعَى الذي لا يندرج تحت هذين النوعين فيسهل الرد عليه.

فإذا قال الشيخ السيد: هل يعقل أن الشيخ الحدادي يكون له

هذا العلو في الإسناد؟

نقول له: نعم يعقل، ما دام إدراكه للعُبَيْدي ممكنًا، وإدراكه إياه ممكن جدًّا: فالعُبَيْدي كان حيًّا ١٢٤١ تقريبًا، فلو قدرنا أن الحدادي ولد سنة ١٢٢٠، وتلقى القراءات عن العُبَيْدي وعمره عشرون عامًا، وهذا ليس مستحيلًا لا عقلًا ولا عادة[1]، فلو قُدر أن عبد الله عبد العظيم ولد (١٢٧٠) فيكون عمر الحدادي -حينئذ- خمسون سنة، ولو قُدِّر أن عبد الله عبد العظيم قرأ عليه وهو في العشرين من عمره؛ لكان عمر الحدادي نحو سبعين سنة، وهذا لايستحيل لا عقلًا ولا عادة[2].

وإن قال: كيف لم يتسابق إليه طلاب القراءات وهو عالي السند؟

---

(١) فقد تلقّى تلميذي الشيخ: طارق هشام العشر الكبرى على شيخنا: محمد بن عبد الحميد وعمره واحد وعشرون عامًا؛ بل سمّع عليّ طالب الطيبة وعمره أحد عشر عامًا.

(٢) هذا كله على تقدير أن عبد الله عبد العظيم الذي استخرجه من السجلات الشيخ السيد هو عبد الله عبد العظيم تلميذ الحدادي.

وأما عندنا: فقد توفي عبد الله عبد العظيم تلميذ الحدادي قبل الموعد الذي أخرجه له الشيخ السيد بنحو أربعين سنة، وستجد بيان ذلك في كتاب الشيخ: مصطفى بن شعبان الوراقي، عن شخصية عبد الله عبد العظيم.

وعليه: فسيكون إدراكه للحدادي، وإدراك الحدادي للعبيدي من أوضح الأمور.

قلنا: قد أجابك الشيخ عليّ الغامديّ عن ذلك؛ فذكر: «أن طلاب القراءات لم يكونوا في ذلك الزمان -فيما يظهر- يزدحمون على علو الإسناد كما في زماننا».

ثم ضرب لك الأمثلة على ذلك.

إلى أن قال: «وقد استمر الزهد في علو الإسناد إلى وقت قريب»[١].

وهناك سبب آخر: هو أنه كان في زمنه من هو أشهر منه بالقاهرة من الشيوخ المقدَّمين بالأزهر الشريف؛ فغطت شهرتهم على غيرهم، وهذا واقع في زماننا؛ فقد غطّت شهرة الشيوخ: الضباع والزيات وعامر عثمان والسمنودي على قراء دسوق؛ مع علو سند شيوخ دسوق على هؤلاء.

فإن قال: كيف يمكن أن يكون عبد الله عبد العظيم أعلى من أقرانه بأربع درجات، وخمس درجات؟

قلنا: **أولًا**: هو ليس أعلى من كل أقرانه بهذا القَدْر.

وثانيًا: علوه على بعض أقرانه بهذا القدر ليس غريبًا، وهناك من المعاصرين مَن هو مثله[٢].

---

(١) الحجج الجياد: ٤٩- ٥٠.

وقد ضرب الشيخ السيد أمثلة (رد الحجج: ١٢٠- ١٤٥) ليثبت بها خلاف ما قرره الشيخ عليّ؛ ولكنها كلها خارج محل النزاع!

(٢) ستجد في بحث الشيخ: مصطفى بن شعبان الوراقي (شخصية المقرئ: عبد الله =

والخلاصة: أن ما لم يكن مستحيلًا لا عقلًا ولا عادة؛ فنفي وجوده لا حجة فيه، وعلو الإسناد رزق من الله، يطعمه من يشاء.

إننا لا نستطيع أن نترك ما تعلمناه من شيوخنا في حكم الأسانيد، والذي هو معتمد عند جماهير العلماء، وطبقناه في فروع العلم المختلفة: من الحديث والفقه؛ لأجل توهماتك، ودعواك المبنية على هل يعقل؟ وهل يسوغ؟ وهل من الممكن؟

= عبد العظيم، وتحديد طبقته، ومقدار علوه) أن استبعادات الشيخ السيد هي عدم إدراك للواقع، وإنما هي محض خيال، لا تستحيل عقلًا ولا عادة.

ومن النوع الثاني: وهو الجرح الذي لم ينطبق على من جُرِحَ به:

أولًا: الجرح بالجهالة:

أكثر الشيخ السيد في كتابه من جرح الحدادي بالجهالة، وقد تقدم بيان عدالته، وأنه ليس بمجهول، وأن ذلك هو الصحيح، وأنه حاله أفضل من ابن عَبْدان، الذي نروي من طريقه بلا تردد؛ كما تقدم ذلك.

ثانيًا: الجرح بالكذب:

١- قد حكمتَ بتدليس عبد الله عبد العظيم في روايته عن علي الحدادي:

وسأوضح لك وللقرّاء أنك تتهم الشيخ عبد الله عبد العظيم بالكذب، وأن تسميتك له تدليسًا ليس على المصطلح المعتمد عند أهل الروية، وأنك بطعنك فيه بهذا؛ ينبغي أن تترك كل روايته، لا طريقه عن الحدادي فقط؛ كما هو الحكم في المدلسين، **فإن الكذاب لا تحل الرواية عنه مطلقًا؛ بخلاف المدلس؛ فإنه تجوز الرواية عنه فيما لم يدلس فيه.**

فالتدليس هو أن يروي الراوي الخبر عن شيخه، أو شيخ شيخه؛ بصيغة ليست صريحة في السماع، نحو: عن فلان، وهو يعلم أنه لم يسمع من شيخه، أو أن شيخه لم يسمع من شيخه؛ ليوهم السامع اتصال السند المنقطع، ولا يصح أن يرويه بصيغة سماع صريحة،

نحو: سمعت شيخي، أو سمع شيخي شيخه؛ لأنه يكون عندئذ كاذبًا عمدًا؛ إذ إنه يعلم أنه لم يسمع من شيخه، أو يعلم أن شيخه لم يسمع من شيخه.

قال العراقي في ألفيته:

تدليسُ الإسنادِ: كمَنْ يُسْقِطُ مَنْ حَـــدَّثَه، ويرتقي بـ«عَنْ» و«أَنْ»
و«قال» يُوهِمُ اتِّصالا ....[١]

والشيخ عبد الله عبد العظيم الدسوقي كذاب عند الشيخ السيد في أحد هذين الاحتمالين[٢]:

الأول: أنه اختلق الحدادي، فليس هناك حدادي أصلًا؛ بل هو وهم، وفي هذه الحال يكون واضحًا للكل أن الدسوقي في رأي الشيخ السيد كذاب.

الاحتمال الثاني: أنه كان هناك حدادي لم يدرك العبيدي في اعتقاد الشيخ السيد، إما بنفس الاسم، أو باسم آخر أخفاه الدسوقي، فدلس الدسوقي الإسناد؛ بحيث يبدو أن الحدادي قرأ على العبيدي.

لكن المنصوص في إجازتي الدسوقي: أنه يخبر أن شيخه قرأ على العبيدي صراحة[٣].

---

(١) البيتان: ١٥٣- ١٥٤.

(٢) رد الحجج: ٢٥١، ٢٨٠، ٢٨٨.

(٣) إجازته للشَّمْشيري: ل: ٣/ ب، وإجازته لعاشور: ل: ٢/ ب.

فلم يأت بصيغة تحتمل السماع؛ كـ«عن العبيدي»؛ بل صرح بقراءة شيخه على العبيدي؛ فيكون الدسوقي في هذه الحالة الثانية كذابًا عند الشيخ السيد أيضًا.

فتسمية الشيخ السيد لهذا تدليسًا، وعقدُه بابًا للمدلسين من القراء هو جهل منه بمعنى هذا المصطلح، أو ليخفف وقع الكلمة.

٢- تكذيب الحدادي:

وذلك عندما افترض أن الحداد هو الذي أسقط الواسطة التي بينه وبين العُبَيْدي[١]، مع أن الحداد أو (الحدادي) صرح بقراءته على العبيدي[٢].

٣- تكذيب الحلواني:

فقد صرح الحلواني بأن شيخه المرزوقي شيخ الإقراء بمكة، ويأبى ذلك الشيخ السيد[٣]!

ما أسهل أن تكذّب الرواة بدون بينة؛ لكن ما أصعب أن يُقبَل ذلك منك.

ثالثًا: الجرح بالتدليس:

كثر كلام الشيخ السيد عن التدليس، وعقد له بابًا مستقلًّا،

(١) رد الحجج: ٢٥١، ٢٨٨.

(٢) إجازته للشَّمْشِيري: ل: ٣/ ب، وإجازته لعاشور: ل: ٢/ ب.

(٣) إجازة الحُلْواني لأحمد دهمان: ل: ٣/ ب.

سماه: «الحجج الجياد تتجاهل التدليس والمدلسين»[١].

ووقع في هذا الباب آفات، أنبّه على أهمها:

الأولى: أنه اتهم الشيخ عليًّا بأنه يبرئ المتقدمين والمتأخرين من ساحة التدليس[٢].

وهذا كذب على الشيخ عليّ، فلم يقل هذا بتاتًا.

الآفة الثانية: والعجيب أنه لا يفرق بين البحث في أثر الجهالة على قبول الرواية وبين أثر التدليس في ذلك؛ فقد استدل بتأصيل الشيخ عليّ في المجاهيل على أنه يبرئ المتقدمين والمتأخرين من ساحة التدليس[٣]!

الآفة الثالثة: أنه أورد كثيرًا من الأمثلة على التدليس بزعمه، وهي أمثلة على الكذب الصريح[٤]، وتقدم وجه خطإ هذا.

كما تقدم أن قلنا: إن الشيخ السيد لا يفرق بين مصطلحات العلوم؛ فضلًا عن أن يفهم العلوم ذاتها.

الآفة الرابعة: أنه وضع الهذلي مع المدلسين بزعمه، ثم ذكر أن

---

(١) رد الحجج: ١٠٩.

(٢) رد الحجج: ١٠٩.

(٣) رد الحجج: ١٠٩.

(٤) رد الحجج: ١١٢- ١١٧.

تدليسه هذا مع النماذج الأخرى التي ذكرها معه يُعَدّ كذبًا[١]!!

وهذه من أخطاء الشيخ السيد الجوهرية! ولا يُدْرى أين سيقف هذا الرجل في الطعن في العلماء بلا بيّنة؟!

ولا أعلم أن أحدًا وصف الهذلي بالتدليس؛ فضلًا عن الكذب، إنما ذكروا له أوهامًا وأغاليط في أسانيده، وأشياء منكرة، لا تحل القراءة بها، ولا يصح لها إسنادٌ[٢].

وهذا كله ليس من التدليس؛ فضلًا عن أن يكون من الكذب.

وقد اعتذر له ابن الجزري في ذلك بعذر وجيه، لا يغيب الاعتذار به عمن حَسُن لديه الفهم، وأحسن الظن بأهل العلم، فقال: «وقد وقع له أوهام في أسانيده، وهو معذور في ذلك؛ لأنه ذكر ما لم يذكره غيره، وأكثر القراء لا علم لهم بالأسانيد، فمن ثَم حصل الوهَم»[٣].

الآفة الخامسة: لم يذكر سببًا علميًّا وجيهًا لاتهام عبد الله عبد العظيم بالتدليس، فقد ذهب إلى أنّ غلو التصوف، وشططه، هو السبب في تدليس عبد الله عبد العظيم والمرزوقي[٤].

---

(١) رد الحجج: ١١٢، ١١٨.

(٢) طبقات القراء: ٢٤٢، وغاية النهاية: ٢/ ٤٠٠.

(٣) غاية النهاية: ٢/ ٤٠٠.

(٤) رد الحجج: ١٤٦.

وننبه هاهنا على أن تحقيق مناط التدليس له طرق علمية منضبطة، ليس هذا موضع تفصيلها؛ لأن إدخاله مصطلح التدليس في هذا البحث خطأ جوهري منه.

فلم يثبت الشيخ السيد تدليس عبد الله عبد العظيم والمرزوقي بطريقة علمية، وإنما هو رأي رآه فاتّبعه[١].

ولو فتحنا الباب لكل شخص أن يطعن في الناس لمجرد رأي رآه لما سلم لنا أحد، ولأصبح في وُسْع كل أحد أن يرمي من شاء بالتدليس، فعن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ قال: «لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعْوَاهُمْ؛ لَادَّعَى نَاسٌ دِمَاءَ رِجَالٍ وَأَمْوَالَهُمْ» الحديث[٢].

---

(١) وأي طالب علم يعرف مصطلحات العلوم وحدودها، لو ذكرت له أن الشيخ السيد جعل الشطط في التصوف سببًا للتدليس؛ لاعتبر المسألة مزحة، تدعو للضحك.

(٢) رواه البخاري (٤٥٥٢) ومسلم (٤٥٦٧).

ومن النوع الثالث: وهو الجرح الذي انطبق على من جُرِحَ به؛ ولكن لا تُرَدّ به روايته:

- **الجرح بالبدعة:**

قال: «هل بحثت بنفسك سيرة كل واحد منهم، ولم تجد من بينهم مدلسًا، ولا صاحب بدعة، ولا صوفيًّا مغاليًا في صوفيته»[١].

وقد رمى الشيخ السيد المرزوقي وعبد الله عبد العظيم الدسوقي بغلو التصوف، وشططه[٢]، وجعل هذا هو السبب في تدليسهما[٣]!

والرواية عن المبتدع الذي لم يكفر ببدعته لنا فيها قاعدة

---

(١) رد الحجج: ٣٤.

(٢) جعل الدليل القاطع الشافي في علاقة عبد الله عبد العظيم بالمقام الدسوقي: هو سؤال الشيخ: حمزة عبد المنعم علي محمد غانم، وأنه ذكر له قصة تدل على علاقة عبد الله عبد العظيم بالمقام الدسوقي. انظر رد الحجج: ١٤٩.

وقد سُئِل الشيخ حمزة -وسؤاله وجوابه مسجل عندنا صوتيًّا- عن هذه القصة؛ فقال: سمعتها من الناس، فقيل له: ممن؟ فقال: لا أَذْكُر.

فانظروا: كيف يستدل الشيخ السيد بقصة لا يدري من هو راويها! ولعل هذا الراوي بينه وبين راوي الواقعة واسطتان أو ثلاث، ولا يدرى عنهم شيئًا!!

والأعجب من هذا كله: جَعْله هذه القصة هي الدليل القاطع الشافي على مذهبه!!!

وإذا كان هذا حال دليله القاطع الشافي؛ فما حال دليله الذي ليس كذلك؟!

(٣) رد الحجج: ١٤٦.

ثابتة، نطبقها في كل العلوم، وليست خاصة بمسألة إسناد المرزوقي والدسوقي.

والقاعدة في ذلك:

قبول رواية المبتدع المتأول؛ إذا كان صادقًا، سواء كان داعيًا إلى بدعته أم غير داعٍ؛ ما لم يَرْوِ ما يؤيد بدعته من المنكرات:

قال الجَوْزَجاني (ت: ٢٥٩): «وكان قوم يتكلمون في القدر، منهم من يُزَنّ[١] ويتوهم عليه، احتمل الناس حديثهم لِمَا عرفوا من اجتهادهم في الدين، وصدق ألسنتهم، وأمانتهم في الحديث، لم يُتَوَهَّم عليهم الكذب؛ وإن بُلُوا بسوء رأيهم»[٢].

وقال سليمان بن أحمد الواسطي: قلت لعبد الرحمن بن مهدي: سمعتك تحدث عن رجل، أصحابنا يكرهون الحديث عنه، قال: «من هو»؟ قلت: محمد بن راشد الدمشقي، قال: «ولِمَ»؟ قلت: كان قَدَرِيًّا؛ فغضب، وقال: «ما يضرّه»[٣].

وقال ابن المَدِيني: قلت ليحي بن سعيد القَطّان: إن عبد الرحمن بن مهدي قال: أنَا أترك من أهل الحديث ممن كان رأسًا في البدعة؛

(١) يُزَنّ: يُتَوَهَّم عليه.

(٢) أحوال الرجال؛ له: ٣١٠.

(٣) الكفاية؛ في أصول علم الرواية: ١٢٩.

ومعنى: «ما يضره»: أي من جهة روايته.

فضحك يحي بن سعيد، فقال: كيف يصنع بقتادة، كيف يصنع بعمر بن ذر الهَمْداني، كيف يصنع بابن أبي رواد؟! وعدّ يحي قومًا أمسكت عن ذكرهم، ثم قال يحي: إن تَرَك عبد الرحمن هذا الضرب ترك خيرًا كثيرًا»[١].

وقال ابن المديني: لو تركتُ أهل البصرة لحال القَدَر، ولو تركت أهل الكوفة لذلك الرأي -يعني التَّشَيُّع-؛ لخَرِبَت الكتب»[٢].

وقال الحاكم: «رواياتُ المبتدعة وأصحاب الأهواء:

فإن رواياتهم عند أكثر أهل الحديث مقبولة؛ إذا كانوا فيها صادقين؛ فقد حدّث محمد بن إسماعيل البخاري في الجامع الصحيح عن عَبّاد بن يعقوب الرَّوَاجِنِيّ ...

وقد احتج البخاريّ أيضًا في الصحيح بمحمد بن زياد الأَلْهاني، وحَرِيز بن عثمان الرَّحَبِي، وهما مما اشتُهِرَ عنهما النَّصْب، واتفق البخاري ومسلم على الاحتجاج بأبي معاوية محمد بن خازِم، وعُبَيْد اللَّه بن موسى، وقد اشتُهِرَ عنهما الغُلُوّ»[٣].

وقال الخطيب البغدادي -بعد أن ذكر أسماء كثير من الرواة،

---

(١) الكفاية؛ في أصول علم الرواية: ١٢٨.

(٢) الكفاية؛ في أصول علم الرواية: ١٢٩.

قال الخطيب بعد ذلك: «قوله: «خربت الكتب» يعني: لذهب الحديث».

(٣) المدخل إلى كتاب الإكليل: ٤٩.

احتج بهم وهم منسوبون إلى بدع اعتقادية مختلفة: «دَوَّنَ أهل العلم قديمًا وحديثًا رواياتهم، واحتجوا بأخبارهم، فصار ذلك كالإجماع منهم.

وهو أكبر الحجج في هذا الباب، وبه يقوى الظن في مقارنة الصواب»[(١)].

وقال الذهبي في أبان بن تغلب: «شيعي جَلْد؛ لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته»[(٢)].

ووثّق العلماء مَعْبَدًا الجُهَني في روايته، وهو أول من دعا إلى بدعة القَدَر:

قال عنه يحي بن معين: «ثقة».

وقال أبو حاتم: «كان صدوقًا في الحديث».

وقال الدارقطني: «حديثه صالح، ومذهبه رديء».

وقال العِجْلي: «تابعي ثقة، كان لا يُتَّهَم بالكذب»[(٣)].

وقال الذهبي: «صدوق في نفسه»[(٤)].

وقال ابن حجر: «صدوق، مبتدع»[(١)].

---

(١) الكفاية؛ في أصول علم الرواية: ١٢٥.

(٢) ميزان الاعتدال: ١/ ٥.

(٣) تهذيب التهذيب: ١٠/ ٢٢٥- ٢٢٦.

(٤) ميزان الاعتدال: ٤/ ١٤١.

وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد:

وثّقة يحي بن معين، وغيره.

وقال أبو داود: «ثقة، داعية إلى الإرجاء»[٢].

ونحن نسند من طريق الإمام المتولي، وهو من فرقة الخَلْوَتِيّة، إحدى الفرق الصوفية.

قال عن نفسه: «فيقول العبد الفقير الضعيف الملتجئ إلى ربه اللطيف: محمد المتولي، الشافعي، الخَلْوَتي»[٣].

والفرقة الخَلْوَتِيّة: من الفرق الصوفية الغالية[٤]؛ وإن كان لا يُقْطَع بأن المتولي يعتقد جميع عقائدها.

قال الدكتور إبراهيم الدوسري: «وقد تابع المُتولي غيره فيما لا ينبغي، ووقع فيما لا يصح -وهو قليل-؛ كالقول بأن ذات النبي ﷺ كانت نورًا، أي: أنه مخلوق من نور! معتمدًا على أحاديث وآثار

---

(١) تقريب التهذيب: ٥٣٩.

(٢) ميزان الاعتدال: ٢/ ٦٤٨.

(٣) الروض النضير: ١٠٧.

(٤) انظر: الصوفية: نشأتها، وتطورها؛ لمحمد العبده، وطارق عبد الحليم، وهذين العنوانين على الانترنت:

١- الطريقة الخلوتية، إسلام ويب، مركز الفتوى.

٢- الطريقة الخلوتية، الراصد.

لا أصل لها ...

وقال في إتحاف الأنام: «وقد ورد أن ذات النبي ﷺ كانت نورًا»[(١)].

ثم علل الدكتور الدوسري ذلك بانتشار الطرق الصوفية في مصر، ومنها الطريقة الخَلْوَتِيّة، التي ينتمي إليه المتولي[(٢)].

فروايتنا عن المرزوقي وعبد الله عبد العظيم الشاذلي مثل روايتنا عن المتولي الخَلْوَتي، نستجيزها منذ بدء الطلب.

فإن قال قائل: فما أدراك أن إخبارك بحال الإمام المتولي قد يدفع الشيخ السيد إلى شن الغارة عليه؟

قلت: لا أظنه يجرؤ على ذلك؛ فإن كلامًا في المتولي ليس ككلام في الحدادي والمرزوقي.

وعلى أي حال: فإن تجرّأ فنحن له بالمرصاد.

(١) الإمام المتولي: ٦٩، ٧٠، وهو رسالته في الماجستير.

(٢) الإمام المتولي: ٧٠- ٧١.

الآفة الثالثة: الاستقراء القاصر:

المعروف عند العلماء أن عدم العلم ليس علمًا بالعدم، وذلك لأن العلم واسع، ومن ذلك العبارة المشهورة عن الإمام أحمد بن حنبل: «من ادّعى الاجماع فهو كذب، لعل الناس قد اختلفوا»[(١)].

وقد ادعى الشيخ السيد أنه لا يوجد شخص يسمى علي الحدادي أو الحداد في السجلات التي فحصها؛ إلا أشخاصًا معينين، ليسوا هم المقصودين.

وبالتالي: اتهم عبد الله عبد العظيم الدسوقي بالتدليس[(٢)].

وقد رددت عليه بأن هذا استقراء قاصر، ولوضوح هذا الأمر؛ اعتقدت أنه لا يحتاج إلى إقامة دليل، وإنما يحتاج إلى تنبيهه عليه فقط؛ ولكنه لم يقبل الكلام! وهذا من أعجب ما رأيت[(٣)].

فالاستقراء التام الذي يُبنى عليه حكم قطعي -كما يريد الشيخ السيد-، لابد أن يكون في محصور؛ لكي يشمل جميع الأفراد، وهذا النوع قليل.

مثاله: أهل هذه العمارة كلهم مسلمون.

---

(١) مسائل الإمام أحمد، رواية ابنه عبد الله: ٤٣٩.

(٢) سبق أن وضحت أن ما فعله الدسوقي -في زعم الشيخ السيد- كذب، وليس تدليسًا.

(٣) رد الحجج: ٣٤.

أما الاستقراء القاصر فلا يؤدي إلا إلى حكم ظني، فيمكن معارضته بدليل ظني، وهو الغالب في الاستقراءات، فهو لا يؤدي لنتيجة قطعية؛ بل ظنية، أو ظنية غالبة.

مثاله: هل أهل هذه الشارع مسلمون؟

فنبحث في تسعة وتسعين في المئة من أهل عمارات الشارع؛ فنجدهم مسلمين.

فنقول أهل هذا الشارع كلهم مسلمون غالبًا.

وكذلك مثل: استقراء الشافعي أقل سن تحيض فيه المرأة، وهو عنده تسع سنين، ومعلوم أنه لم يستقرئ كل النساء، ولا نصفهن، ولا ربعهن، ولا حتى العُشْر منهن؛ ولكن رأى ذلك في نساء بلده؛ فأثبت الحكم الكلي بواسطة هذه الجزئيات التي أمامه.

فالاستقراء على قسمين:

الأول: تامّ: وهو أن يعم الاستقراء غير صورة النزاع، بمعنى: أنه يتتبع كل جزئيات الكلي، فلا يبقى إلا صورة النزاع؛ فيلحقها بهذا الأمر الكلي، وهذا الاستقراء قطعي الدلالة، وهو حجة باتفاق العلماء.

والثاني: استقراء ناقص: وهو أن يثبت حكمًا لأمر كلي؛ بواسطة التتبع لبعض الجزئيات الخارجة عن صورة النزاع، وهذا الاستقراء يفيد الظن، ولا يفيد القطع ويسمى لحوق الفرد بالغالب.

قال صاحب مراقي السعود[١]:

ومنــه الاستقـــــراءُ بالجزئيِّ عـــــلى ثبــوت الحكم للكليِّ
فإن يعــم غـــير ذي الشقاق فهُــــــــــــو حجة بالاتفاق
وهو في البعض إلى الظـن انتسب يُسْــمى لُحُوقَ الفرد بالذي غلب

فإن قيل: كيف ننقض ادعاء قطعية الاستقراء الناقص؟

قلنا: ننقضه بالإتيان بالمخالف للمُدَّعى.

فإذا قال الشيخ السيد: لا يوجد حدادي أو حداد في السجلات -وهو مقصود لنا- إلا ما ذكرت.

قلنا له: أصحاب السجلات أنفسهم يشهدون أن سجلاتهم فيها نقص -كما سبق أن نقلنا عنهم-، ولسنا متأكدين من دقة بحثك في السجلات؛ لأن لديك أخطاء جوهرية، فأنت غير دقيق في عملك.

ومن بعض أدلتنا على ذلك: أنه يوجد مقرئ لم تذكره فيما وقفتَ عليه من علي الحدادي أو الحداد، المقصود في بحثنا:

وهو علي الحداد، من قرية خربتنما، مركز بلبيس، مديرية الشرقية، كان حيًّا عام: ١٢٩٢ هـ، وكان مقرئًا في كُتّاب هذه القرية في هذه السنة، وكان كفيفًا[٢].

---

(١) مراقي السعود: الأبيات: ٨٢٢- ٨٢٤.

(٢) انظر: نتيجة إحصائية عمومية، للمدارس والمكاتب، بالقطر المصري، عن سنة: ١٢٩٢ هلالية، طُبِع بمطبعة المدارس الملكية، سنة: ١٢٩٢ هجرية، ص: ١٠٥.
=

فلماذا لم تجده، وهو في زمان يناسب أن يكون من طبقة شيوخ عبد الله عبد العظيم: فإدراكه للعُبَيْدي ممكن جدًّا، وإدراك عبد الله عبد العظيم له ممكن جدًّا كذلك؟!

وقد حصلتُ -بحمد الله تعالى- على دبلوم سنتين، من معهد المخطوطات العربية، التابع للجامعة العربية، وقد درسنا فيه كيف أن المخطوطات العربية قد تفرقت في العالم كله؛ فلا يمكن أن نحصر بحثنا عن كتاب أو مخطوطات أو وثيقة في مصدر واحد.

كما أن من المعلوم أن الإجازات والوثائق توجد في المكتبات العامة والخاصة.

وإن كنت قد مكثتَ في وثيقة واحدة في مكتبة واحدة بهولاندا

= ومن كان معه في شيوخ كتاتيب تلك السنة: حسن الجريسي، وعبد الله عبد العظيم الدسوقي. انظر: المصدر السابق: ٣٣، ١٨١.

فأين أنت عن هذا الكتاب، وقد ألفته وطبعته الدولة المصرية رسميًّا، وقد ادعيت (رد الحجج: ٢٦٥) أنك استنفدت جهودك في البحث عن الحدادي أو الحداد «بين القراء: من خلال المشيخة، أو التلمذة، أو الإجازات، أو المؤلفات، أو الأسانيد، سواء كان ذلك في المكتبات العامة، أو غير ذلك».

وهذا كتاب تابع للدولة المصرية وقد قصّرت فيه، فكيف بالمكتبات العامة؛ بل كيف بالمكتبات الخاصة، التي فيها كنوز وذخائر؟!

مقصِّر، ثم تبني على تقصيرك الطعن في القرّاء!!!

عدة أشهر[(١)]؛ فكيف بكل المكتبات العامة؛ فضلًا عن المكتبات الخاصة؟

ثم إن سَلَّم لك ذلك بعض الناس في الحدادي؛ لأنه مصري؛ فكيف يسلم لك ذلك في المرزوقي، وهو مقيم بمكة؟!

أي: أنه يرد عليه طلاب من جميع أنحاء العالم، ويحملون عنه العلم، ثم يعودون إلى بلادهم في أدنى الأرض وأقصاها، فكيف يكون استقراؤك فيه تامًّا؟!

فاستقراؤك قاصر بيقين، ولا ينفع فيه اللف والدوران لستة أعوام؛ بل لو لففت ودرت ستين عامًا على المنهج الذي تتبعه؛ لظل استقراؤك قاصرًا!

فإن قلت: سلمتُ أن استقراءي قاصر؛ لكنه حجة.

قلنا: هو حجة ظنية ضعيفة للغاية؛ بعد ما وضحناه لك من أحوال السجلات، والتي نعارضها بحجة ظنية أقوى منها، وهي شهادة الثقات لدينا بوجود الحدادي، واتصال سنده، وباتصال سند المرزوقي بالقراءة والإقراء.

---

(١) رد الحجج: ٤٠.

المبحث الثالث: تنبيهان

التنبيه الأول: قاعدة: لازم المذهب لازم:

إلزام الشيخ عليّ الغامدي للشيخ السيد بلوازم كلامه حجة.

فإما أن يلتزم، وإما أن يرجع عن اللازم؛ فيرجع عن كلامه؛ لأن فساد اللازم يدل على فساد الملزوم.

وهذا أمر مقرر عند العلماء:

قال ابن تيمية رحمه الله:

«لازم قول الإنسان نوعان:

أحدهما: لازم قوله الحق، فهذا مما يجب عليه أن يلتزمه، فإن لازم الحق حق، ويجوز أن يضاف إليه؛ إذا علم من حاله أنه لا يمتنع من التزامه بعد ظهوره، وكثير مما يضيفه الناس إلى مذهب الأئمة من هذا الباب.

والثاني: لازم قوله الذي ليس بحق، فهذا لا يجب التزامه؛ إذ أكثر ما فيه أنه تناقض ...

ثم إن عُلِم من حاله أنه يلتزمه بعد ظهوره له فقد يُضاف إليه، وإلا فلا يجوز أن يُضاف إليه قول لو ظهر له فساده لم يلتزمه؛ لكونه

قد قال ما يلزمه وهو لم يشعر بفساد ذلك القول، ولا يلزمه.

وهذا التفصيل في اختلاف الناس في لازم المذهب: هل هو بمذهب، أو ليس بمذهب، هو أجود من إطلاق أحدهما»[١].

ونحن ننبه الشيخ السيد الآن على فساد ما يلزم قوله؛ إذا كان لم يشعر به من قبل، فإن التزمه أضفناه إليه، وإن تبرأ منه؛ لزمه أن يتبرأ من قوله في الحدادي.

فعلى سبيل المثال:

إذا قال الشيخ علي ومن معه: إن ترجمة ابن عَبْدان، الراوي عن الحُلْواني، عن هشام، ليس فيها توثيق صريح أصلًا، فترجمته كما في غاية النهاية:

محمد بن أحمد بن عَبْدان الجزري، عرض على الحُلْواني، عن هشام.

قرأ عليه السامَرِّي وحده، وذكر أنه كان له من السن فوق المئة، والله أعلم.

لا أعرف من حاله شيئًا غير أنه في التيسير، وغيره.

وذكر الحافظ أبو عمرو: أنه من جزيرة ابن عمر»[٢].

وكما ذكرنا من قبل: فنحن نسند قراءتنا عن ابن عَبْدان عن

(١) القواعد النورانية: ١٩٣.

(٢) غاية النهاية: ٢/ ٦٤- ٦٥.

الحُلْواني، عن هشام، من الشاطبية والطيبة:

وهو لا يُعرَف عن حاله شيءٌ.

ولم يرو عنه إلا راو واحد، وهو السامَرِّي المُتَكَلَّم فيه.

والحدادي يتميز عنه بأمرين:

الأمر الأول: أنه موثق من تلميذه: عبد الله عبد العظيم؛ كما تقدم، أما ابن عَبْدان فلم يوثقه تلميذه السامَرِّي.

الأمر الثاني: أن تلميذ ابن عَبْدان، وهو السامَرِّي مُتَكَلَّم فيه(١)، وتلميذ الحدادي غير مُتَكَلَّم فيه.

فيلزمك من رد رواية الحدادي أن ترد رواية ابن عبدان كذلك.

فإن قال الشيخ السيد: نعم رواية ابن عبدان مردودة؛ لأنه غير معروف، وغير موثق، ولم يرو عنه إلا تلميذ واحد، وهو السامَرِّي؛ بل لعل السامَرِّي دلس هذا الاسم؛ لأنه متكلم فيه، ولأن شيخه هذا لا يُعرَف عن حاله شيء، وعليه: فمن الخطإ أن نقرأ رواية هشام من طريقه من الشاطبية، وقد اجتمع المسلمون على هذا الخطإ؛ بل ينبغي منع قراءة رواية هشام من الشاطبية، وقد أخطأ الأزهر الشريف لعدة قرون في تدريس هذه الرواية من الشاطبية.

---

(١) انظر: تاريخ بغداد: ١١/ ١٠٤، وطبقات القراء للذهبي: ١٨٤- ١٨٦.

ولا يلتفت إلى الكلام فيه فيما كان من روايته في الشاطبية والطيبة؛ فقد جاوزت القنطرة.

إن قال ذلك؛ أراحنا منه، وأحلنا أمره لشيخ الأزهر؛ ليحكم فيه بما يناسبه.

وإن قال -وهو المرجو له-: بل رواية ابن عبدان صحيحة من طريق الشاطبية والطيبة، ولا يضر ابن عَبْدان عدم معرفة حاله، وأنه لم يرو عنه إلا تلميذ واحد.

قلنا له: وهذا بالضبط حال الحدادي، بل حال الحدادي أفضل؛ كما تقدم.

التنبيه الثاني: في الإجازات:

أولًا: وضع الشيخ السيد أصولًا للإجازات؛ في حديثه عن إنكار إجازة (أبو حطب) لبسيوني؛ بالقراءات الثلاث[١].

ومن المعروف أن كتابة الإجازات على الشكل الذي شاع في عصرنا: من ختمها بختم، والتوقيع عليها، والإشهاد عليها؛ لا نستطيع أن نلزم به أصحاب الإجازات في القرن الماضي؛ فضلًا عن سابقه.

وهذا الشيخ السيد نفسه -وهو في عصرنا هذا- في إجازته للشيخ: عبد الرحمن المعاوي، برواية حفص، لم نجد على إجازته له ختمًا، ولا توقيعًا، ولا إشهادًا، ولا تاريخًا[٢]!!!

ثانيًا: العبرة في عدالة حامل الإجازة، وليست العبرة بما على الإجازة: من ختم وتوقيع وإشهاد؛ فتزوير هذه الأشياء سهل.

فالإجازة التي أخرجها الشيخ عليّ في كتابه: (الحجج الجياد) من (أبو حطب) لعلي بسيوني؛ أُخِذت من تَرِكَة علي بسيوني، فلا يُتَّهَم الشيخ علي بسيوني باختلاقها.

فأيهما نقدم: عدالة الشيخ علي بسيوني، أم الختم والتوقيع والإشهاد، مع العلم أن هذه الأمور الأخيرة يمكن تزويرها؟!

---

(١) رد الحجج: ٦٦.

(٢) وقد قال الشيخ: عبد الرحمن المعاوي أكثر من مرّة: أن الشيخ السيد سلّمه الإجازة هكذا!!! وسلَّم أكثر من واحد غيره هكذا!!!

فالواجب إحسان الظن به، وعندنا ما يؤيد هذا الظن الحسن؛ فقد قال حفيده: مصطفى بسيوني أن إجازة جَدّه السابقة قد فقدت الورقة الأخيرة منها؛ لانحلال دبوس الأوراق منها؛ بسبب التنقُّل.

ثالثًا: صرح علي بسيوني نفسه بأنه قرأ ختمة بالسبع، وختمة بالثلاث المتممة للعشر، وختمة بالعشر من طريق الطيبة؛ على (أبو حطب)[١].

وهذه قرينة من أقوى القرائن على صحة إجازة (أبو حطب) لبسيوني بالثلاث.

رابعًا: وجود أخطاء في الإجازات في الأسماء، وصيغ التحمل، وسياق الأسانيد؛ أمر مشهور، يعرفه كل من له أدنى ممارسة للإجازات[٢].

---

(١) انظر: إجازة علي بسيوني لجاويش (و: ٢- ٣) والكُومي (و: ٥- ٨)، فقد أسند لهما القراءات السبع عن (أبو حطب)، عن عبد الله عبد العظيم، وصرّح في إجازته للكُومي (و: ٦) بأنه قرأ ختمة بالدرة، وختمة بالطيبة على (أبو حطب).

(٢) أضرب مثالًا واحدًا: بإجازة للإمام المتولي.

ففي إجازته لمحمد بن عبد الرحمن البَنّا، بالقراءات الأربع الزائدة على العشر (ل: ٤/ أ)، قال في سياق الإسناد: «عن شيخه: إمام الجامع الأزهر: المعروف بابن اللَّبّان، عن الشيخ: أحمد -صهر الشاطبي-، عن الشيخ الشاطبي، عن أبي داود: سليمان بن نَجاح، على الحافظ: أبي عمرو الداني، مؤلف التيسير، وباقي السند مذكور في النشر».

وفي هذا السياق سبعة أغلاط، منها:

=

وقد لمسنا من شيوخنا أنهم لم يكونوا يهتمون بالأسانيد، وضبطها؛ بل يعطون الإجازة للطالب؛ لينسخ منها كما أخذوها، دون ضبط لما فيها، ووجدنا في بعضها أخطاء كثيرة في أسماء القراء، واتصال الأسانيد.

والسنة إحسان الظن بالمسلمين عامة؛ ما لم يَبْدُ منهم ما يدعو لضد ذلك؛ فكيف إذا كان هؤلاء المسلمون من حملة كتاب الله القائمين بتعليمه؟![1].

فالتعنت فيما كُتِب في الإجازة؛ دون النظر إلى عدالة المُعطِي والآخذ، والتماس العذر لهم في خطإ في كتابة تاريخ، أو اسم قارئ، أو صيغة تحمل؛ ليس من الإنصاف.

=

- أخذ ابن اللَّبّان عن صهر الشاطبي القراءات الأربع! فابن اللَّبّان وُلِد بعد وفاة صهر الشاطبي بنحو أَربع وخمسين سنة!
- والقول بأن اسم صهر الشاطبي أَحمد! والصحيح: أن اسمه عليّ.
- وأخذ الشاطبي القراءات الأربع عن سليمان بن نَجاح! فالشاطبي وُلِد بعد وفاة ابن نَجَاح بنحو اثنتين وأَربعين سنة!

(١) وأساء الشيخ السيد الظن بهؤلاء القراء؛ على عادته مع المسلمين؛ فخالف السنة. انظر: كتابه: (رد الحجج): ٣٣، ٥٦- ٥٧، ٦٧- ٧٦، ٩٢- ٩٤، ١٩٢.

صور الوثائق المهمة

نتيجة احصائية عمومية للمدارس
والمكاتب بالقطر المصرى
عن سنة ١٢٩٢
هلالية

(طبع)

(بمطبعة المدارس الملكية سنة ١٢٩٢ هجرية)

(١٠٥)

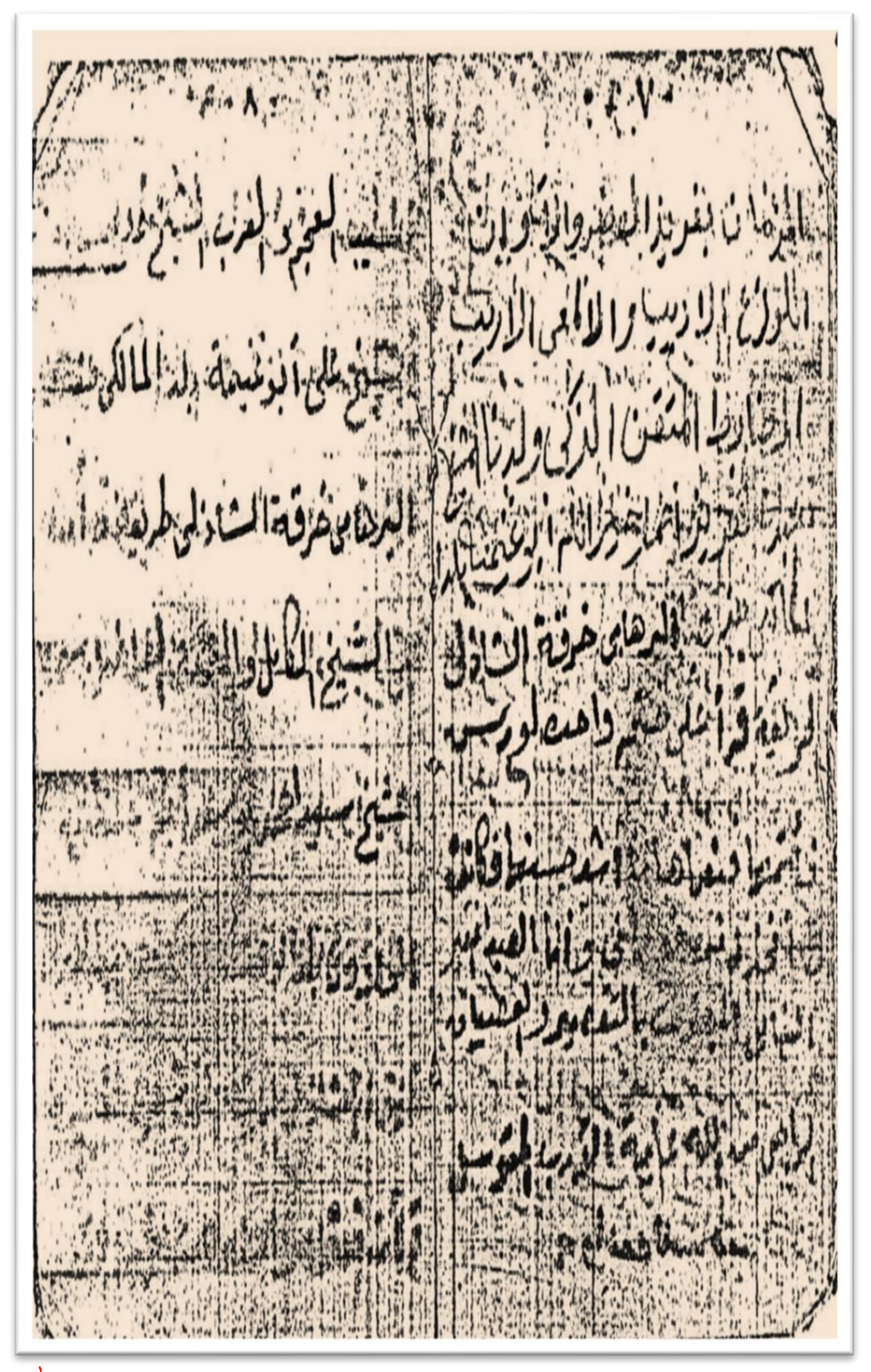
(تابع مديرية الشرقية)

(تابع مركز بلبيس)

تلامذه	مكاتب	خوجات	البلد					حروف الهجاء
١٣٤٦	٦٧	٦٩	ماقبله					
			(بردين)					ب
				٣٦	١	٤	أبوطالب جروده	
				٤٠	١	١	على أبوجاب الله	
١٠٦	٣	٣		٤٠	١	١	بالغ بدران	
٢٠	١	١	(تل أبوروزن)				حسن الجمال	ت
٥	١	١	(تل اشنيك)				حسن الديب	
١٥	١	١	(حفنا)				أحمد أبوسليم	ح
			(خربتنما)					خ
				٤٠	١	١	على الحداد كفيف	
٥٠	٢	٢		٤٠	١	١	محجوب منصور	
١٠	١	١	(دهمشا)				أحمد صبره	د
			(سندنهور)					س
				١٥	١	١	محمد أبوطريه	
٣٠	٢	٢		١٥	١	١	أحمد الهوتى	
			(سلامنت)					
				٢٢	١	١	محمد السهت	
				١٥	١	١	حسن أبوالسعود	
٥٩	٣	٣		٢٢	١	١	أحمد الرخاوى	
٢٥	١	١	(سنيكه)				محمد عيسى	
			(شبرا النخله)					ش
				٤٢	١	١	أحمد سليم	
٦٥	٢	٢		٢٣	١	١	سالم سعيد	
١٧٣١	٨٤	٨٦						

١٤

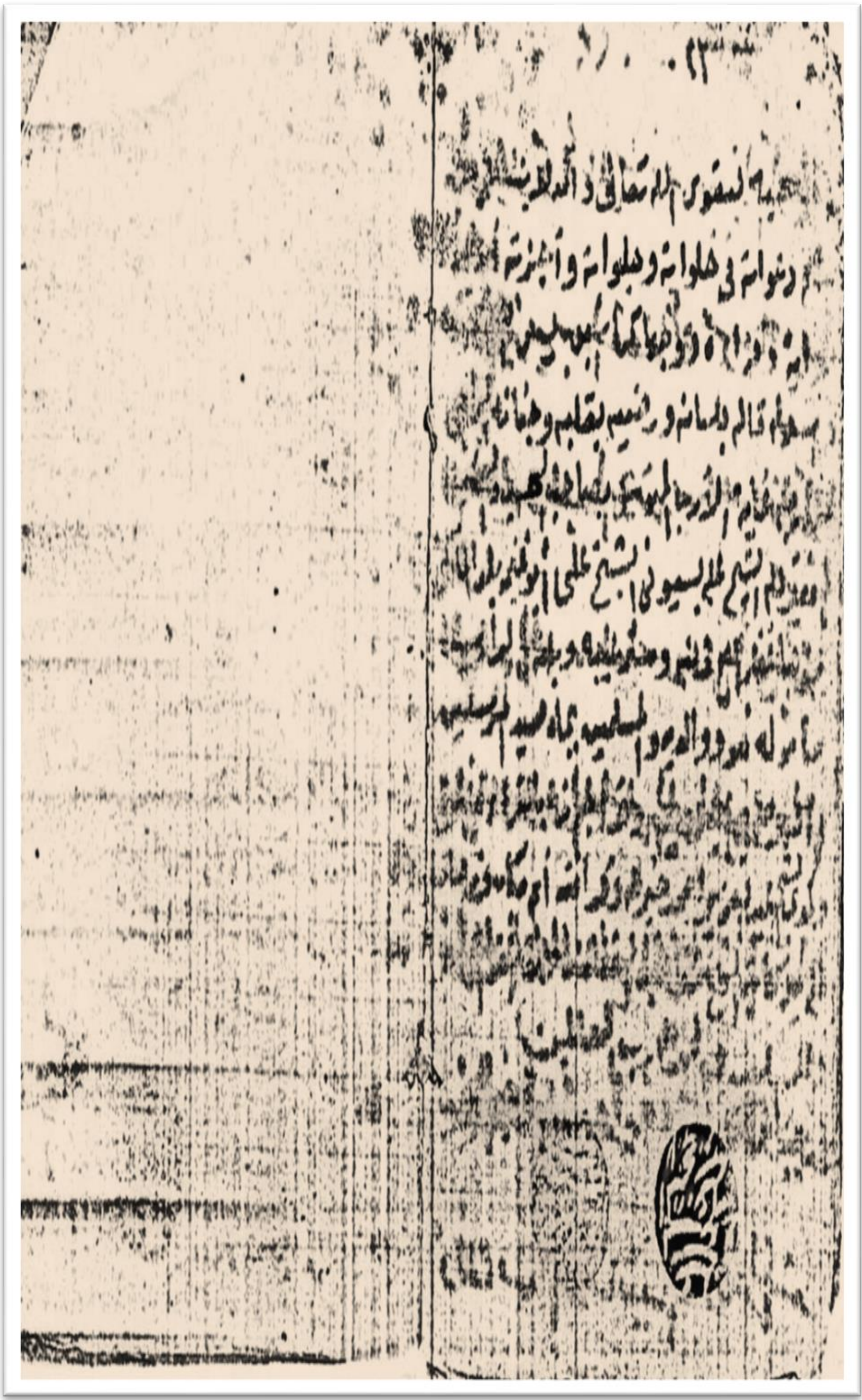
الورقة التي فيها ذكر علي الحداد



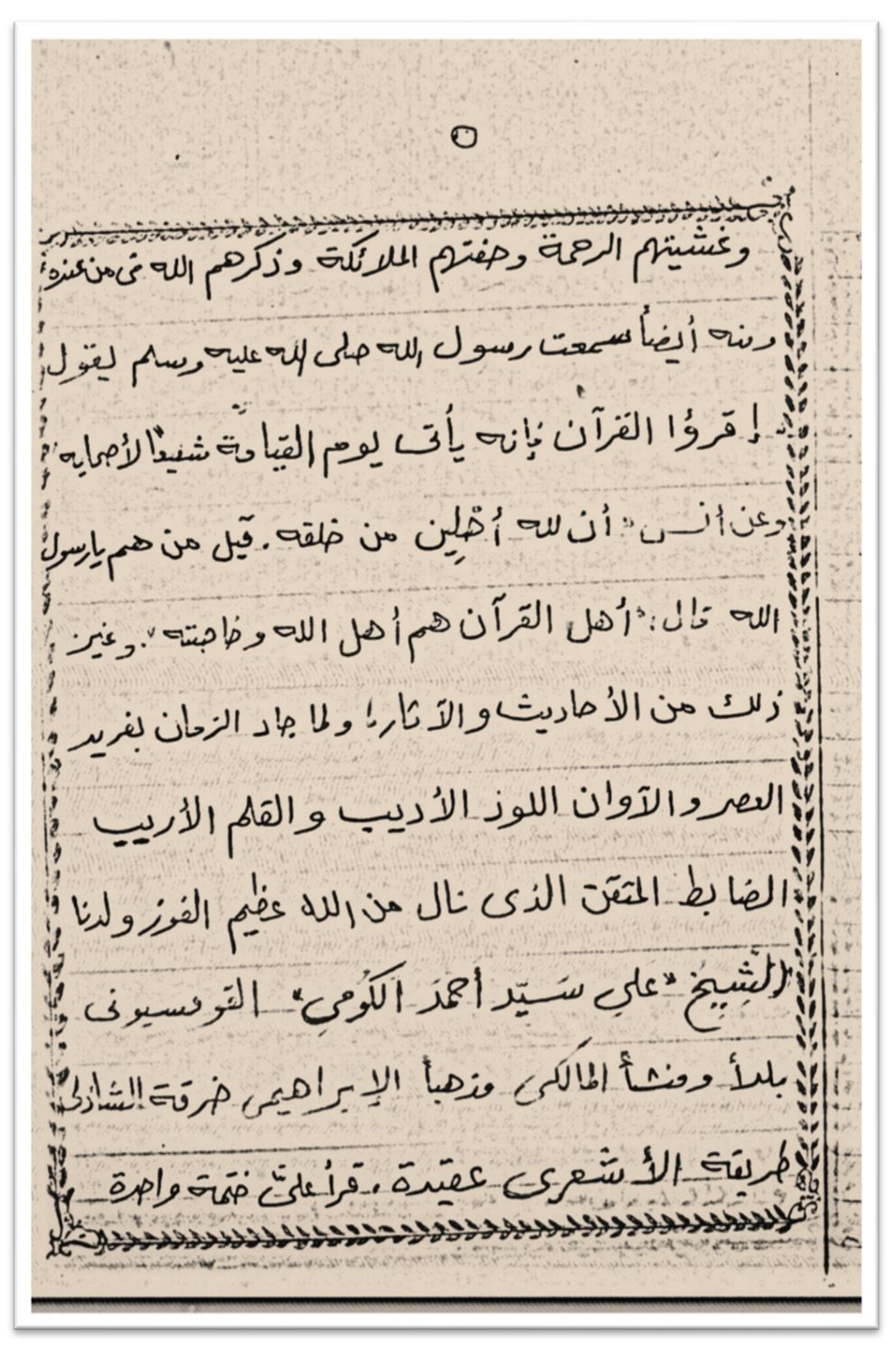
الورقة السابعة والثامنة من إجازة علي بسيوني لعبد العزيز خير الله



صورة الورقة الحادية عشرة والثانية عشرة من إجازة علي بسيوني
لعبد العزيز خير الله



الورقة الأخيرة من إجازة علي بسيوني لعبد العزيز خير الله



٥

وغشيتهم الرحمة وحفتهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده
ومنه أيضاً سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
اقرؤوا القرآن فإنه يأتي يوم القيامة شفيعاً لأصحابه
وعن أنس: «إن لله أهلين من خلقه. قيل من هم يا رسول
الله قال: أهل القرآن هم أهل الله وخاصته». وغير
ذلك من الأحاديث والآثار، ولما جاد الزمان بفريد
العصر والأوان اللوز الأديب والقلم الأريب
الضابط المتقن الذى نال من الله عظيم الفوز ولدنا
الشيخ «علي سيد أحمد الكومي» التوسيونى
بلداً ومنشأ المالكى مذهباً الإبراهيمى خرقة الشاذلى
طريقة الأشعرى عقيدة، قرأ علي ختمة واحدة

الورقة الخامسة من إجازة علي بسيوني لعلي الكُومي



٦

بالشاطبية فأتمها متمعاها ما أشد حسنها. فكانت في أفخر
زمن نوراني وأنا العبد الفقير المعترف بالتقصير والعصيان
الراجي من الله غاية الأمل المتوسل بسيد
الأنبياء والرسل الفقير إلى الله تعالى علي بسيوني
الشيخ علي أبوتيجى بلداً ومنشأ المالكي مذهباً الإبراهيمي
خرقة الشاذلي طريقة الأشعري عقيدة. قرأت على
الشيخ الكامل والعمدة الفاضل شيخنا الشيخ سيد أحمد
أبو حطب الحلاوي بلداً ومنشأ المالكي مذهباً الإبراهيمي
الشاذلي طريقة
خرقة الأشعري عقيدة. عليه ختمة بالشاطبية
واثنين بالطيبة والدرة البهية ∴ لقد ساد بهن الدهر
وازداد نورانية، وأجازني بالقراءة والتعليم. ولقد

الورقة السادسة من إجازة علي بسيوني لعلي الكومي

٧

أجزت ولدي الشيخ علي بسيوني أحمد الكومي المذكور
ولقد أجاد وساد وأكمد الأعداء والحساد وبلغ رتبة
أهل الفضل والكمال على رغم الحساد وأهل الضلال
وصار فى غاية الإتقان وخاض بحر العرفان، فطلب
مني الإجازة فأجزته بذلك لكونه أهلاً لذلك
والله أعلم بما هنالك إجازة صحيحة بشرطها
المعتبر وأن يقرأ ويقرئ وهو سديد النظر،
يفعل ذلك فى الأقطار والأمصار والقرى وهو
حقيق بذلك من غير ترديد ولا مراء وفقه الإله
القدير وآمنه من الآلام والأسقام والضير
والشيخ المذكور أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بذلك

الورقة السابعة من إجازة علي بسيوني لعلي الكُومي

٨

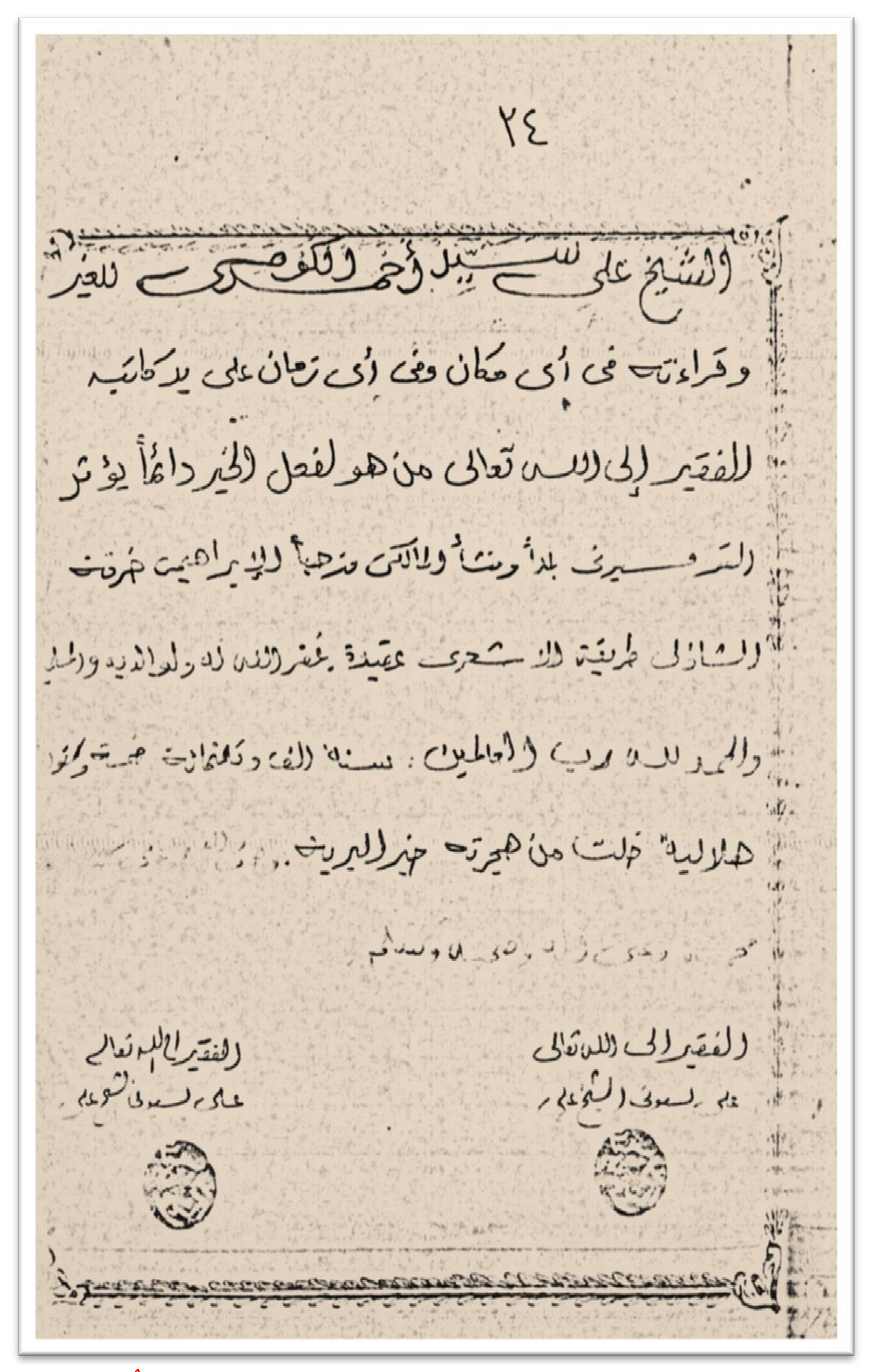
على المحقق المتقن الأمين على كتاب الله المرحوم
العمدة الفاضل الشيخ عبد الله محمد عبد العظيم الدسوقي بلداً ومنشأً
المالكي مذهباً الإبراهيمي خرقة الشاذلي طريقة الأشعري
عقيدة . قد بلغ في دهره غاية القدر والفخر وقد
كان هذا الإمام ورعاً تقياً شاذلياً . والشيخ المذكور
أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على المحقق
المتقن الأمين على كتاب الله تعالى المرحوم العمدة
الفاضل السيد علي الحدادي المقرئ المالكي . قد بلغ
في دهره غاية الفضل والفخر وقد كان هذا الإمام
ورعاً تقياً شاذلياً . والشيخ المذكور أخبرني أنه قرأ
القرآن العظيم بذلك على المحقق المتقن الأمين على

الورقة الثامنة من إجازة علي بسيوني لعلي الكُومي

٩

كتاب الله تعالى المرحوم العمدة الفاضل السيد
إبراهيم العبيدي المقرئ الأشعري المالكي الأزهري
وقد كان هذا الإمام ورعاً تقياً. والسيد المذكور قرأ
القرآن العظيم بذلك على المحقق المتقن الأمين
على كتاب الله تعالى المرحوم العمدة الفاضل الشيخ
عبد الرحمن الأجهوري المالكي والعمدة الفاضل المحقق
المدقق الأمين على كتاب الله تعالى السيد علي البدري
والعمدة الفاضل الشيخ محمد المنيري فأما الشيخ عبد الرحمن
فقد قرأ على محقق العصر الشيخ عبده السجاعي والشيخ
أحمد البقري والشيخ أحمد الإسقاطي ويوسف أفندي
زاده شيخ القراء بالقسطنطينية عام إحدى وخمسين

الورقة التاسعة من إجازة علي بسيوني لعلي الكُومي



٢٤

الشيخ علي بسيوني أحمد الكومي للعز

وقراءته في أي مكان وفي أي زمان على يد كاتبه

الفقير إلى الله تعالى من هو لفعل الخير دائماً يؤثر

الترسيري بلداً ومنشأً والمالكي مذهباً الإبراهيمي خرقة

الشاذلي طريقة الأشعري عقيدة غفر الله له ولوالديه والمسلمين

والحمد لله رب العالمين. سنة ألف وثلاثمائة خمسة وثمانين

هجرية خلت من هجرته خير البرية..

الفقير إلى الله تعالى

الفقير إلى الله تعالى

الورقة الرابعة والثلاثون من إجازة علي بسيوني لعلي الكُومي



والأوان اللوذعي الأديب والألمعي الأريب الضابط
المتقن الذكي ولدنا الشيخ فتح الله أحمد سيد احمد
جاويش البياضي بلدا الشافعي مذهبا البرهامي خرقة
الشاذلي طريقة قرأ على ختمة واحدة للشاطبية فأتمها
فيما أراها ما أشد حسنها فكانت في أحرز من نوراني
وأنا العبد الفقير الفاني المعترف بالتقصير والعصيان
الراجي من الله غاية الأمل المتوسل بسيد الخلق في
الأزل علي بسيوني الشيخ علي أبو غنيمة بلدا المالكي مذهبا
البرهامي خرقة الشاذلي طريقة
والعمدة الكامل أستاذنا الشيخ سيد احمد يوسف
أبو حطب المحلاوي بلدا ومنشأ المالكي مذهبا الأبراهيمي
خرقة الشاذلي طريقة الأشعري عقيدة ختمة للشاطبية
وأجازني بالقراءة والتعليم وقد أجزت ولدي الشيخ
فتح الله أحمد جاويش المذكور ولقد أجاد وشاد
وأكمد الأعداء والحساد وبلغ رتبة أهل الفضل
والكمال على رغم الحساد وأهل الضلال وصار على
غاية الإتقان وخاض بحر العرفان فطلب مني الإجازة
فأجزته بذلك لكونه أهلا لذلك والله أعلم بما
هنالك إجازة صحيحة بشرطها المعتبر وأن يقرأ
ويقرئ فهو سديد النظر يفعل ذلك في الأقطار

الورقة الثالثة من إجازة علي بسيوني لفتح الله جاويش


والأمصار والقرى فهو حقيق بذلك من غير ترديد ولا
مرى وفقه الإله القدير للخير وأمنه من الآلام والأسقام
والضير والشيخ المذكور أخبرني بأنه قرأ القرآن
العظيم بذلك على عمدة المحققين وإمام القارئين
المرحوم الشيخ عبد الله محمد عبد العظيم
الدسوقي بلدا ومنشأ المالكي مذهبا الإبراهيمي
خرقة الشاذلي طريقة الأشعري عقيدة
والشيخ المذكور أخبرني أنه قرأ القرآن العظيم بذلك
على المحقق المتقن الأمين على كتاب الله
تعالى المرحوم العمدة الفاضل الشيخ على الحدادي
المقرى المالكي الأشعري قد بلغ في دهره
غاية من الفخر القدر والفخر وقد كان هذا الإمام
ورعا تقيا شاذليا والشيخ المذكور أخبرني
أنه قرأ القرآن العظيم بذلك على المحقق
المتقن الأمين على كتاب الله تعالى المرحوم العمدة
الفاضل السيد ابراهيم العبيدى المقرى الأشعري
المالكي الأزهري وقد كان هذا الإمام ورعا
تقيا والسيد المذكور قرأ القرآن العظيم
بذلك على المحقق المتقن الأمين على كتاب الله
المرحوم العمدة الفاضل الشيخ عبد الرحمن

الورقة الرابعة من إجازة علي بسيوني لفتح الله جاويش

(١٥)

النخعى على علقمة عن ابن مسعود على النبى صلى الله عليه وسلم
فهذه الاسانيد التى أدت الينا هذه الروايات رواية
وتلاوة وغير ذلك من الاسانيد المذكورة فى النشر واوصيه
بتقوى الله تعالى وان لا ينسانى من صالح دعواته فى
خلواته وجلواته وأجزته أن يقرأ رواية وقراءة ووجها
كما سبق يسر الله أمره وسهله قاله بلسانه ورضيه
بقلبه وجنانه الراجى عفو ربه العلى المتوسل بالمصطفى
النبى الفقير لله على بسيونى الشيخ على
أبو غنيمة بلدا المالكى مذهبا غفر الله ذنبه وستر
عيبه وبلغه فى الدارين ما مؤمله هو والديه وللمسلمين
بمنه وكرمه آمين بجاه سيد المرسلين وآله وصحبه
اجمعين. وقد أجزته بالقراءة أعني ولدي الشيخ
فتح الله احمد سيد احمد جاويش للغير وقراءته
فى أي مكان وفى أى زمان على يد كاتبه الفقير للمهيمن
الواحد الاحد رجب محمد جاويش البياضى بلدا الشافعى
مذهبا الابراهيمى خرقة الأشعرى عقيدة من علماء الأزهر
الشريف غفر الله له ولوالديه والمسلمين اجمعين والحمد
لله رب العالمين فى شهر رجب المبارك الذى هو من
شهور سنة ١٣٦٠ الف وثلثمائة وستين هلالية خلت
من هجرة خير البرية وصلى الله.

الورقة الخامسة عشرة من إجازة علي بسيوني لفتح الله جاويش

فهرس الموضوعات